بلديات مراكز اقضية الوية المنتفك والعمارة والبصرة

١٩٢١ – ١٩٥٨

ياسين عباس حمد
أ . د احمد يونس الجشعمي
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة بابل

Municipalities of the district centers of Al-Muntafiq, Amarah and Basra districts1921 - 1958

Yassin Abbas Hamad
Dr. Ahmed Younes Al-Jashami
College of Education for Human Science/
University of Babylon
Yassin.a@uokerbala.edu.iu

Abstract

This paper studies about the subject of (municipalities of the districts of Al-Muntafiq, Al-Amara and Basra districts in 1921-1958, and it consisted of the municipalities of the districts of Al-Muntafiq district, with its branches such as of Al-Shatrah district, Al-Rifai district, Al-Shuyukh district, and Al-Amarah district districts, with its branches such as Ali Al-Gharbi district and Qala Saleh center, as well as the study included the municipalities of the district of Basra and its branches such as the center of the Qurna district and the center of Bu al-Khasib district. The researcher exposes the dates of establishment which backed to late Ottoman era and British occupation. Royal era, the researcher exposes details on the contracts in the duration of the study, its imports and expenditures, in addition to that, the projects completed by the municipality and what are the obstacles that stood in the way of implementing these projects. and expenditures of these municipalities.

الملخص

تدور هذه الدراسة حول موضوع (بلديات مراكز اقضية الوية المنتفك والعمارة والبصرة عام ١٩٢١ – ١٩٥٨ وتكونت من بلديات مراكز اقضية لواء المنتفك وهي بلديات مركز قضاء الشطرة ومركز قضاء الرفاعي ومركز قضاء الشيوخ ومراكز اقضية لواء العمارة وهي بلديتي مركز قضاء علي الغربي ومركز قلعة صالح فضلاً عن ذلك تضمنت الدراسة بلديات مراكز اقضية البصرة وهي مركز قضاء القرنة ومركز قضاء بو الخصيب وتعرض الباحث الى تاريخ تأسيس هذه البلديات والذي يعود قسم منها الى العهد العثماني المتأخر والقسم الاخر الى عهد الاحتلال البريطاني وما كانت عليه في عهد الاحتلال البريطاني اما في العهد الملكي الذي كان موضوع الدراسة فتناول الباحث تفاصيل عن كوادر هذه البلديات في العديد من عقود مدة الدراسة وواردتها ومصروفاتها ، فضلاً عن ذلك المشاريع التي انجزتها البلدية وماهي المعوقات التي كانت تقف عائقاً امام تنفيذها لهذه المشاريع وتعرض الباحث الى مجالسها البلدية ذاكراً بعض اسماء اعضاء هذه المجالس واملاك هذه البلديات وعزز الباحث الدراسة بالعديد من الجداول التي تضمنت كوادر البلديات ورواتبهم وواردات ومصروفات هذه البلديات.

المقدمة :

كثيرة هي المواضيع التي تناولتها اقلام الباحثين ولعل في مقدمتها المواضيع السياسية ومن ثم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية الا ان بعض المواضيع بقيت بحاجة الى عناية الباحثين ودراستها ولاسيما المواضيع الخدمية ، إذ ان بعض المؤسسات الخدمية لازالت بحاجة الى الدراسة ومن هذه المؤسسات البلديات في العراق ولذلك جاء اختياري لموضوع (بلديات مراكز اقضية الوية المنتفك والعمارة والبصرة ١٩٢١ – ١٩٥٨.

قسم البحث الى محورين كان الاول بعنوان (بلديات مراكز اقضية لواء المنتفك والعمارة) وتم تقسيم المحور الى محورين تضمنت المحور الاول بلديات مراكز اقضية المنتفك وضمت ثلاثة بلديات هي بلدية مركز قضاء الشطرة وبلدية مركز قضاء الرفاعي وبلدية مركز قضاء شوق الشيوخ وتطرق الباحث في المحور الثاني الى بلديات مراكز اقضية لواء العمارة وهي بلدية مركز قضاء علي الغربي وبلدية مركز قضاء قلعة صالح وتم البحث في تواريخ تأسيس هذه البلديات التي يعود قسما منها الى العهد العثماني والقسم الاخر الى عهد الاحتلال البريطاني ، فضلاً عن ذلك تم التعريف بكوادر هذه البلديات وواردتها ومصروفاتها ومجالسها البلدية وذكر اعضاءه في بعض حقب الدراسة وأهم المشاريع التي قامت بها البلديات والمشاكل التي اعترتهما ووقفت حائلاً دون تنفيذ مشاريعهما .

وكان عنوان المحور الثاني (بلديات مركز اقضية لواء البصرة وهي بلدية مركز قضاء القرنة وبلدية مركز قضاء ابوالخصيب وتناول المحور مواقع هذه البلديات وتاريخ تأسيسها ووضعها في مدة الاحتلال البريطاني ومن ثم دراستها في مدة الدراسة من جوانب عديدة لاسيما كوادرها وواردتها ومصروفاتها ، فضلاً عن ماقدمته من خدمات الى اهالي هذه المراكز وهل كانت قدراتها المادية التي كانت تعتمد على وارداتها من املاكها او رسومها او المنح الحكومية تجعلها قادرة على الايفاء بحاجة الاهالي من الخدمات .

المبحث الاول : بلديات مراكز اقضية لواء المنتفك والعمارة

اولاً : بلديات اقضية لواء المنتفك :

١ – بلدية قضاء الشطرة :

تأسست بلدية مركز قضاء الشطرة في العهد العثماني الأخير وتكون كادرها من رئيس و(٣) اعضاء وكاتب وأمين صندوق والى جانب هؤلاء كان هناك مراقب ومفتش للبلدية وتولى رئاسة البلدية مصطفى افندي لأكثر من (٢٠) عام (١) ، وفي عهد الاحتلال البريطاني عهد الشيخ الخيون العبيد الذي كان متنفذاً في القضاء إدارة شؤون البلدية الى شخص يدعى كاظم الذي استمر في ادارتها إلى عام ١٩١٨ ثم تولى ادارتها حسين اللايذ وعملت البلدية على الإشراف على الحراسات الليلية (الناطورية) ، اذ تعهد عويد من اهالي الشطرة عمل الحراسات واخذ يعمل إلى جانبه (١٢) حارساً ، وبعد مدة وجيزة اقدمت قوات الاحتلال باستبدال الحراس الليلين بقوات الشبانة للحراسات الليلية واتخذت العديد من الإجراءات وهي الغاء ضريبة الخضروات وفرض عدد من الضرائب مثل ضريبة الذبيحة والمعابر والمحلات وإيجارات المقاهي والحمامات ، فضلاً عن ذلك ضريبة المنازل وباشرت البلدية بتشيد سور للمدينة وعلى الرغم ان المدينة تقع على ضفة واحدة من نهر الغراف الا ان السور شمل الضفتين وتكون من خمسة ابواب واربعة ابراج وتولى الخيالة حراسة البوابات مدة (٢٤) ساعة وتركت الابراج لشرطة المدينة يحرسونها ليلاً (٢) .

---

(١) شاكر حسين دمدوم الشطري ، الشطرة في اواخر العهد العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٨١ – ٨٢ .

(٢) عبدالعال وحيد عبود العيساوي ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩١٨ ، شركة المارد ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١١٩ – ١٢٠ .

تكون كادر بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩١٩ من حسين اللايذ رئيساً ومرتبه (٨٠) روبية وزوين افندي كاتباً للبلدية ومرتبه (٤٠) ومختارين للبلدية عدد (٢) الحاج عباس والحاج فاضل مرتب كل واحد منهم (٣٠) ومراقب ومرتبه (٣٠) وكناسين عدد (١٠) مرتب كل واحد منهم (٢٠) ومشغل الفوانيس عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٥٠) ومكاري عدد (١٠) مرتب كل واحد منهم (٢٥) ومنادي ومرتبه (١٠) وكان الكادر يستلمون رواتبهم بالروبية ، وعملت البلدية على تنوير مركز القضاء بواسطة الفوانيس النفطية بعد ان كان يعاني الظلام وتم ادارة هذا العمل من قبل رشدي افندي واهتمت بالطرق وعملت على تنظيمها ولاسيما الطريق الواصل بين الناصرية ومركز قضاء الشطرة ، فضلاً عن ذلك جهزت مركز القضاء بالماء في اوقات الجفاف وعملت على تنظيف شط الشطرة من الطمى وأنشئ مشروع اروائي في البدعة بعد ان اخذت المياه تتساق الى هور الحمار وأوشك نهر الشطرة على الجفاف فبادرة البلدية الى توسيع شط البدعة وجعلت له اربعة منافذ لإرواء العبودة وبني سعيد وفي آذار عام ١٩٢٠ انجزت عدة مشاريع وهي بناء سوق لبيع اللحوم بمبلغ (٣٠٠٠) روبية وبناء سوق للنساء بمبلغ (٢٠٠) روبية وسوق ثالث لبيع الاسماك بمبلغ (١٠٠٠) وخصصت (٢٠٠٠) روبية لترميم سدة الشطرة (١) .

ضم كادر بلدية الشطرة عام ١٩٢٢ رئيس البلدية ومرتبه (٨٠) وكاتب ومرتبه (٥٠) وجاوش ومرتبه (٣٥) ومنادي ومرتبه (١٠) ومختارين عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٢٠) ومنور ومرتبه (٢٠) وحراس عدد (١٥) مرتب (٨) منهم (٢٥) و(٦) مرتب كل واحد منهم (١٥) و(١) ومرتبه (١٠) وطبيب ومرتبه (٥٠) وكناسين عدد (٩) مرتب (٨) منهم (٢٠) و(١) منهم ومرتبه (١٥) وزبالين عدد (٨) مرتب كل واحد منهم (٢٥) وكان الكادر يستلمون رواتبهم بالروبية (٢) ، وشملت واردات البلدية رسم البيوت والدكاكين (٤٢٠٠) روبية ورسم المباني (٤٠) روبية ورسم الذبيحة (٢٥٠٠) روبية ورسم الحيوانات (٦٠٠) روبية وايجار املاك البلية (١٧٢٤) روبية ورسم الحراسة (٣٧٠٠) روبية ورسم الغرامات (٤٠) روبية ورسم الارضية (٥٠٠٠) روبية اما مصروفات البلدية فشملت معاشات الموظفين (٢٥٢٠) روبية واجور الحراسة (٣٦٠٠) روبية ومخصصات المختارين (٧٢٠) روبية وتنظيم الطرق (٣٥٠) روبية ومعاشات المنورين (٦٥٠) روبية وقيمة الغاز ومايتعلق به (١٣٠٠) روبية ورواتب موظفي الصحة (٦٠٠) روبية ورواتب المختصين بالوقاية (٤٥٠٠) روبية واشغال عارضة (٣٠٠) روبية والعلف ووقاية الحيوانات (٣٠٠) روبية ومتفرقة (٥٠٠) روبية واسعاف الفقراء (٢٠٠) روبية ومصاريف الدفن (١٢٠) روبية واعانات الواردات العمومية (٢٢٢٠) روبية (٣) ، وفي عام ١٩٣٤ اكد المفتش الاداري في تقريره المرقم (٦٧) في ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٤ ان بلدية الشطرة صرفت مبلغ (٣٣,٧٠١) دينار على الدعوى التي تخص تحصيل الملتزمين وعد السبب في ذلك هو اهمال المسؤولين في البلدية وذلك لعدم اخذ السندات القانونية من الملتزمين لذلك وجه المفتش بتضمين تلك المصروفات والإضرار الأخرى لهؤلاء المسؤولين (٤) .

---

(١) حيدر شهيد جبر الخفاجي ، الشطرة في العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ص ٣١ – ٣٢ .

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٨٣ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٢٢، كتاب صادر من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء المنتفك ، كادر بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٢٢ ، و ٤٢ ، ص ١٢١ .

(٣) المصدر السابق ، واردات ومصروفات بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٢٢ ، و ٤٢ ، ص ١٢٢ .

(٤) المصدر السابق ، الملفة المرقمة ٩٣١٣ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٣٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، دعوى الملتزمين في بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٣٤ ، و١ ، ص ٦٥ .

تمثلت رسوم البلدية عام ١٩٤٠ برسم الجسور والمعابر (٨٠) دينار ورسم رخص البناء (٢٠) دينار ورسم اجازات الحرف (٢٠) دينار ورسم المجازر (٣٥٠) دينار ورسم الدلالية (١٢٠) دينار ورسم سمسرة الحيوانات (١٢) دينار ورسم الحراسة (٢٤٠) دينار ورسم الأرضية (٣٦٠) دينار ورسم الكحول (٢٥٠) دينار ورسم ضريبة الأملاك (١٠٠) دينار ورسم الإقساط المؤمنة (١٠) دينار ورسم ايجار الأملاك وبدل بيعها (٢٢٧,٢٦٤) دينار ورسم الأمانات (١٥٠٠) دينار وبقايا اموال البلدية (١٣٧) دينار ورسوم متنوعة (١٠) دينار وفي عام ١٩٤١ كانت رسوم البلدية هي رسم الجسور والمعابر (١٠٠) دينار ورسم البناء (٢٠) دينار ورسم اجازات الحرف (٥٠) دينار ورسم المجازر (٣٣٠) دينار ورسم سمسرة الحيوانات (١٤٩ دينار ورسم الحراسة (٢٤٠) دينار ورسم الأرضية (٣٥٠) دينار ورسم الكحول (٢٥٠) دينار ورسم ضريبة الأملاك (١٠٠) دينار ورسم الإقساط المؤمنة (١٠) دينار ورسم ايجار الأملاك وبدل بيعها (٢٦٠) دينار ورسم الأمانات (٨٨,٨٥٦) دينار ورسم بقايا اموال البلدية (١٣٧,٩٦٥) دينار ورسوم متنوعة (١٠) دينار(١) .

ضمت مصروفات البلدية عام ١٩٤٠ برواتب الموظفين (٢٨٢,٧٤١) دينار ومخصصات السفر (٦٠٠) فلس والأثاث (١١,٣٣٢) دينار والكتب والقرطاسية (٤,٤٨١) دينار والبريد والبرق (٣,٥٧٢) دينار والبدلات والكساوى (٤,٢٧٠) دينار وإسعاف الفقراء (١١,٢١٥) دينار وإرجاع الأمانات (٢٧١,٢٧٥) دينار وإرجاع القروض (٢٢,٣٩٨) دينار وتعمير الطرق (٨١,٦١١) دينار ورشها (٦٨,٣٣٦) وترميم المباني (٦٤٥,٠٨٥) دينار والجسور والمعابر (١٣٥,١٨٥) دينار والمتنزهات (١٣٨,٣٢٠) دينار والتنوير بالكهرباء (٤٧٤,٨٦٤) دينار وتنظيف البلدة ٣٠١,٦٧٠) دينار والأدوية والمطهرات (٦٠٠) فلس وكانت مصروفات عام ١٩٤١ هي رواتب الموظفين (٢٣١,١١٥) دينار والكتب والقرطاسية (٣,٨١٥) دينار والبريد والبرق (٨,٦٨٤) دينار والبدلات والكساوى (٤,٤٠٠) دينار وإسعاف الفقراء (١٣٤,١٦٥) دينار وإرجاع الأمانات (٢,٢١٧) دينار وإرجاع القروض (٦٧,٥٦٦) دينار وتعمير الطرق (١٥٥١,١٨٦) دينار ورش الطرق (١٤,٤٦٢) دينار وتعمير المباني (١٢٧,٥٣٨) دينار والجسور والمعابر (٣,٣١٠) دينار والمتنزهات (٤٦,٧٦٥) دينار والتنوير بالكهرباء (٣٥٥,٥٧٠) دينار وتنظيف البلدة (٢٣٤,٠٠٥) دينار والأدوية والمطهرات (٦٠) فلس (٢) . والجدول الاتي يبين واردات لجنة مشروع الكهرباء عام ١٩٤٠ ، ١٩٤١ .

الجدول رقم (١) يبين واردات لجنة مشروع الكهرباء في مركز قضاء الشطرة للاعوام ١٩٤٠ – ١٩٤١(٣)

المشتركون في المشروع	١٩٤٠		١٩٤١	
	فلس	دينار	فلس	دينار
البلدية	٠٠٠	٣٤٢	٠٠٠	٢٤٢
من دوائر الحكومة	٧٢٥	١٠٧	١٠٠	٣
من المشتركين الأهالي	٨٨٨	٣١٩	٤٤٥	٢٥٤

(١) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٩٧٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٢، واردات بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، و١٢ ، ص ٢٥ .

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٩٧٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، مصروفات بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، و ١٢ ، ص ٢٨ .

(٣) الجدول من عمل الباحث استناداً الى : المصدر نفسه ، واردات لجنة مشروع كهرباء مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، و ١٢ ، ص ٢٧ .

بدل بيع الآلات	٠٠٠	١٠	٠٠٠	٢٥
اجور التركيب	٠٥٠	١٠	٤٠٠	١
استعمال الآلات	٥٠٠	٣	١٠٠	٣
المجموع	١٦٣	٧٩٣	٠٤٥	٥٢٨

لو نظرنا إلى الجدول (١) لوجدنا ان إيرادات عام ١٩٤٠ بلغت (٧٩٣,١٦٣) دينار وواردات عام ١٩٤١ بلغت (٥٢٨,٠٤٥) دينار ولوجدنا ان واردات عام ١٩٤٠ تزيد بمبلغ (٢٦٥,١١٨) دينار والفرق كان بين العامين ليس بالمبلغ الهين ويسبب كثير من المشاكل للمشروع ، إذ تضطر اللجنة عن الاستغناء عن عدد من موظفيها او تقليل ساعات التشغيل او عدم ادامة وتصليح المكائن لأن ذلك يحتاج الى الاموال .

بلغت مصروفات لجنة مشروع الكهرباء والماء عام ١٩٤٠ رواتب الموظفين (٥٤) دينار و (٤,٣٥٠) مخصصات السفر والأثاث (٢) دينار والكتب والقرطاسية (٣,٢٥٠) دينار والبريد والبرق (٢,٠٧٩) دينار وفحص المكائن وصيانتها (١٠٠,٧٣٤) دينار وشراء الاسلاك (٧٥,٢١٦) دينار وشراء الآلات (١٢٤,١٢٠) دينار وفي عام ١٩٤١ كانت رواتب الموظفين (٥٥,٤٥٠) دينار ومخصصات السفر (٤,٣٥٠) دينار والكتب والقرطاسية (٨٦١) فلس والبريد والبرق (٢,٨٢٠) دينار وفحص المكائن وصيانتها (١٨٥,١٥٠) دينار وشراء الأسلاك (٤٥,٢٥٠) دينار وشراء الآلات (١٨١,٢٠٥) دينار (١) .

تولى رئاسة بلدية قضاء الشطرة عام ١٩٤١ السيد مطشر الحاج حمدي وهو من سكنة القضاء وكانت البلدة بحاجة إلى كثير من خدمات النظافة والتنظيم والإنارة ووضعت البلدية تسعيرة عالية لوحدات الماء والكهرباء التي كانت تزود سكان مركز القضاء فيها مما دفع متصرفية لواء المنتفك التدخل في الأمر وقيامها بوضع تسعيرة مناسبة بعد ان الغت التسعيرة التي وضعها المجلس البلدي لكي يستطيع المواطن من الحصول على الماء والكهرباء (٢) ، وبادرة البلدية الى تبليط عدد من شوارع مركز القضاء حين سلمت المتعهد العمل الا ان ضعف البلدية المالي وانقطاع الماء في نهر الغراف ادى الى توقف العمل وبعد حصول البلدية على الأموال اكملت تبليط شارع النهر (٣) ، و تكون كادر بلدية قضاء الشطرة عام ١٩٤٢ من رئيس البلدية الحاج مطشر الحاج حمدي ومرتبه (١٠) دينار وحسين الشوملي كاتب البلدية ومرتبه (٨) دينار وصالح مهدي جابي ومرتبه (٣) دينار وموسى عمران مراقب ومرتبه (٢) دينار وشمخي الخير ومرتبه (٢) دينار وعبد رزيج مراقب ومرتبه (٢) دينار وتكون مجلسها البلدي من الحاج حسن الشهر باني ومحمد جواد العمران ومزهر الحاج رزيج وعبد الرزاق الوسواسي وسبتي الحاج جدوع وعلي جلبي محمد واتخذ المجلس (١٢٢) قرار وتم توقيعها من قبل الرئيس وأعضاء المجلس (٤) .

تكون كادر لجنة كهرباء وماء الشطرة عام ١٩٤٢ من حسن الحاج علي كاتب المشروع ومرتبه (٣,٥٠٠) دينار وأسندت اليه وظيفة كاتب ثاني في بلدية مركز القضاء وصالح مهدي جابي ومرتبه (١,٥٠٠) دينار ، فضلاً عن

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٩٧٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، مشروع الكهرباء والماء في مركز قضاء الشطرة ١٩٤٢، و ١٢ ، ص ٢٩ .

(٢) جريدة المنتفك ، العدد ٨٨ ، ١١ كانون الأول عام ١٩٤١ .

(٣) حيدر شهيد جبر الخفاجي ، الشطرة في العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠، ص ٨٦ .

(٤) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٩٧٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، كادر بلدية الشطرة عام ١٩٤٢ ، و ١٢ ، ص ٢٦ .

ذلك وظيفته في بلدية الشطرة ومهدي احمد ملاحظ ومفتش وقارئ مقايس ومرتبه (١٠) دينار وأربعة عمال هم عبدالواحد حسن وعلي الحسين وحسين المرعي مرتب كل واحد منهم (٢,٢٥٠) دينار وناصر صالح ومرتبه (١,٥٠٠) دينار وضمت واردات مشروع الكهرباء في مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٢ (٠٧٥,١٤٨٥) دينار وبقي لديها (٩٩١,١٤٨٤) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (١٤٨٢) وبقي في صندوقها (٩٩١,٢) دينار (١) ، وبلغ عدد المشتركين في مشروع الكهرباء (٢٣٠) مشترك وعد العدد قليل بالنسبة إلى المشروع ، إذ ان قوة الماكينة (٢٢) كيلو واط ويساوي (١٠٠) امبير والذي يصرف من قبل المشتركين وشوارع المركز (٥٠) أمبير ويقل الى (٤٠) امبير بعد منتصف الليل ، فضلاً عن ذلك اشار المفتش في تقريره في ٦حزيران عام ١٩٤٢ان اللجنة لم تستطع جباية اموال المشروع من المشتركين ، إذ بقيت تطلب (١٤٠,٠٣٨) دينار اما واردات الماء وحنى نيسان عام ١٩٤٢ لم تنظم معاملات اجور الماء و ذكر المفتش ان القائمقام اعطى الماء مجاناً حسب ماذكره المحاسب وكانت اسماء المشتركين في مشروع الماء في سجل عادي وبلغ عددهم (٦١) مشترك وتستوفي منهم (١٠٠) فلس في الشهر وعد المبلغ قليل لايتناسب مع صرفيات مشروع الماء (٢) .

ضم كادر بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٨ القائمقام رئيساً ومرتبه (٦) دينار كونه يتسلم راتباً عن وظيفته الاساس وكاتب البلدية السيد محمد عبود ومرتبه (١٢) دينار وقد عين في وظيفته في شهر ايلول ١٩٤٦ ويعمل محاسباً إلى جانب عمله وكانت واردات البلدية (٤٠٢٥,٠١٥) دينار ودعت منها (٣٢٧٧,٨٥٨) دينار في صندوق البلدية في الخزينة العامة وبقي (٧٤٧,١٥٧) دبنا صرفت منه (٤٤٣,٠٢٢) دينار وبقي في صندوقها (٣٠٤,١٣٥) دينار وشملت رسوم البلدية رسم النقل (١٠) دينار ورسم رخص البناء (٣٠) دينار ورسم الحرف (٦٥) دينار ورسم المجازر (٢٤٢,١١١) دينار ورسم الدلالية (٧٧٦) دينار ورسم سمسرة الحيوانات (٣١) دينار ورسم وعوائد رصيد الالتزام (٤٠) دينار ورسم الأرضية (٥٢٦) دينار ورسم الحراسة (١٢٦٠) دينار ورسم الكحول (١٠٠٠) دينار ورسم ضريبة الأملاك (١٢٠) دينار وأجور التبليط (١٢٠٠) دينار وإيجار املاك البلدية (١١٠٠٠) دينار وبدل بيع املاك البلدية (٢٠٠) دينار ورسم الملاهي ودور السينما (١٢٦) دينار وواردات متنوعة (٣٢٠) (٣) .

اما مصروفات البلدية عام ١٩٤٨ فتكونت من رواتب الموظفين (١٢٠) دينار والسفر والنقل (٣٠) دينار والأثاث وصيانته (٢٠) دينار والقرطاسية (١٠) دينار والبريد والبرق (١) دينار والماء والكهرباء (١٠) دينار وبدلات وكساوى (٧٠) دينار واسعاف الفقراء (١٥٠) دينار ونفقات تشكيل البلديات (٤٠٠) دينار ومصروفات متنوعة (١٥٠) دينار ونفقات تشكيل البلديات (٤٠٠) دينار والتبليط (٦٠٠٠) دينار وصيانة التبليط (٣٠) دينار وصيانة المباني (٥٠) دينار وصيانة الطرق غير المبلطة (٥٠) دينار وأجور مستخدمي الحدائق واجور التنوير بالكهرباء (١٠٠٠) دينار واجور التنوير بالنفط (٢٠) دينار واجور مستخدمي التنظيفات (١٢٠٠) دينار وشراء مواد معطرة (١) دينار واسترجاع القروض (٥١) دينار والحراسة (١٣٢٦) دينار وكانت المصروفات تزيد على الواردات وحاول رئيس البلدية ان يزيد من رسم الكحول ليحدث توازناً بين الواردات والمصروفات الا ان المفتش الاداري رفض الموافقة على ذلك ووجد ان البلدية لابد وان تقوم بموازنة الايرادات مع المصروفات وكانت لجنة مشروع الماء

(١) المصدر نفسه ، كادر لجنة كهرباء وماء مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٢ ، و ١٢ ، ص ٢٧ .

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٩٧٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، مشروع الكهرباء والماء في مركز قضاء الشطرة ١٩٤٢ ، و ١٢ ، ص ٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٧٢٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٤٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري الى وزارة الداخلية ، ملاك بلدية الشطرة وواردتها عام ١٩٤٨ ، و٦٦ ، ص ١٠٧ .

والكهرباء تضم القائمقام رئيساً وعضوية طبيب القضاء وعضو من البلدية وآخر من الإدارة وكان كاتب اللجنة السيد علي السيد ماهر ومرتبه (١٠) دينار(١) .

ضم كادر بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٥٤ القائمقام وكالة ومحمد عبود كاتب أول ومرتبه (٢١) دينار والسيد حسن السيد طاهر كاتب ثاني ومرتبه (١٢) دينار وجابي عدد (٢) مرتب الأول (١٢) دينار ومرتب الثاني (٦) دينار وملاحظ ومرتبه (٥) دينار و(٣) مختارين مرتب كل واحد منهم (٣,٥٠٠) دينار و(٥) فلاحين مرتب كل واحد منهم (٤) دينار (٤٥) كناس وحصلت البلدية على (٤٥٠٨١,٠٠٥) دينار خصصت (٢٠٠٠) دينار منها لغرض التبليط والباقي خصصته لتحسين مشروع الكهرباء والماء واقامة مشاريع اخرى (٢) ، والجدول الآتي يبين املاك بلدية الشطرة عام ١٩٥٤

الجدول رقم (٢) يبين املاك بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٥٤ (٣) .

نوع الملك	الإيجار بالدينار شهرياً	نوع الملك	الإيجار بالدينار شهرياً
دار القائمقام	١٢	دائرة النفوس	١٨
دائرة المحكمة	٢٢	٢٥ حانوتاً	٤١,٤٠٠
دائرة الطابو	٢٦	مقهى	١١,٤٠٠
سراي الحكومة	٥٥,٤٠٠	غرفة	٢
عرصة	١٢		
المجموع	١٢٧, ٤٠٠	المجموع	٧٢,٨٠٠
المجموع الكلي	٢٠٠,٢٠٠		

لو نظرنا إلى الجدول رقم (٢) لوجدنا ان ماتحصل عليه البلدية هو (٢٠٢,٢٠٠) دينار شهريا ولو ضربنا قيمة الايجار لشهر في ١٢ شهر لوجدنا ان البلدية تحصل على (٢٤٢٦,٤٠٠) دينار الا ان هذا المبلغ لاتستطيع البلدية استغلاله كاملاً، إذ كان عليها ان ترمم هذه الأملاك سنويا وهذا يعني ان ثلث او نصف المبلغ يذهب للترميم وان المتبقي من مبلغ الايجار يفيد البلدية في قسم من مشاريعها .

بقيت البلدية عام ١٩٥٥ برئاسة القائمقام وكالة وبلغت واردات البلدية (١٥٤٧٢,٠٢٢) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (١٥٤٢٦,٣٨٠) دينار وبقي في صندوقها (٤٥,٦٤٢) دينار وقامت البلدية عدد من المشاريع العمرانية عام ١٩٥٤ وهي بناء سوق للجزارين وتبليط شارع السوق وفروعه والأسواق الأخرى وشراء سيارة لنقل المياه القذرة وفي عام ١٩٥٥ وضعت البلدية خطة لإنجاز عدد من المشاريع وهي توسيع شارع النهر وشارع المستشفى – السراي وتوسيع بعض الشوارع المهمة وشراء سيارة لنقل القاذورات ، وإنشاء كراج مع مخزن للبلدية وصيانة وتعمير املاكها التي كانت بحاجة إلى ذلك ، هذا ماشار اليه تقرير المفتش الإداري المرقم (١٦) في ١٨ نيسان ١٩٥٥ الذي اكد ان للبلدية مبلغ قدره (١٢٥٤,٨٢٦) دينار مازال في ذمة المكلفين وعد السبب في ذلك تلكأ

(١) المصدر نفسه ، مصروفات بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٨ ، و٦٦ ، ص ١٠٨ .

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٩٢٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء الناصرية عام ١٩٥٤ ، و ٣٨ ، ص ٤٥ .

(٣) الجدول من عمل الباحث استناداً الى : المصدر نفسه ، و٣٨ ، ص ٤٥ .

في تنفيذ المشاريع العمرانية وأوصى المفتش بضرورة الحصول على المبلغ بأسرع مايمكن ، فضلاً عن ذلك اوضح المفتش ان البلدية رصدت (٥٠٠) دينار للترميم بعض املاكها الا ان المفتش كان لايرى ان قرار البلدية كان صائبا بل يجد ان بيع الأملاك ولاسيما المهدمة افضل من تعميرها لأنها لاتأجر بمبالغ كبيرة ، فضلاً عن ذلك اوصى المفتش بأنشاء بناية جديدة للبلدية وعد السبب في ذلك ضيق بنايتها بحيث ان البناية لاتستوعب كادرها (١) .

لو تتبعنا اعمال البلدية لوجدنا ان البلدية كانت قائمة بواجباتها وفق الامكانيات المتوفرة لديها ، إذ كان لديها مشروع للكهرباء والماء ، فضلاً عن ذلك قيامها بتنفيذ العديد من المشاريع العمرانية في مركز القضاء مثل تبليط الشوارع وتعديلها وبناء الاسواق وغيرها .

٢ – بلدية مركز قضاء الرفاعي :

يقع قضاء الرفاعي في الجزء الشمالي من لواء المنتفك على الطريق العام الرابط بين لواء الكوت ومركز لواء المنتفك (الناصرية) ويبعد عنها بمسافة (٨٥) كيلو متر(٢) ، وتأسست بلديتها في عهد الاحتلال البريطاني وتسلم رئاستها ياسر المناحي وهو من وجهاء المدينة وعمل في فصائل قوة الخيالة قبل تسلمه رئاسة البلدية وقامت البلدية بأنجاز عدد من المشاريع الخدمية ، إذ قامت في بناء ظل للمحلات وردم الحفر المحيطة بالمدينة وجاء خلفاً للرئيس حامد السوز وهو من تجار المدينة وقام رئيس البلدية الجديد بتعيين عدد من المختارين والشرطة والكناسين وحدد الضرائب ورمم الدور والدكاكين ، فضلاً عن ذلك قام بتعلية السداد على طول النهر(٣) .

تكونت رسوم بلدية مركز ناحية الرفاعي عام ١٩٢٤ من رسم الذبيحة (١٢) روبية ورسم الحيوانات والدلالية (٤٠٠) روبية ورسم الحراسة (٢٣٨٣,٤) روبية ورسم المباني (٣٠) روبية ورسم الأرضية (١٦٠٠) روبية ورسم الإجازات (٥٠) دينار ورسم الغرامات (٤٠) روبية ورسم العبور (٦٠٠) روبية ورسم الموازين (١٢٦,١) روبية وربح المبالغ المودعة (١٨٢,٨) روبية وتضمنت مصروفات البلدية رواتب الموظفين والمستخدمين (١٣٨٠) روبية ورسم الإيجارات (١٨٠٠) دينار ورواتب موظفي التنوير (١٨٠) روبية والغاز ومايتعلق به لغرض الإنارة (٤٥٠) روبية ورواتب المختارين (١٨٠) روبية ورواتب موظفي الصحة (١٨٠) روبية ورواتب القائمين بالوقاية (٨٧٢٠) روبية وإسعاف الفقراء (٣٠) روبية ومصاريف متفرقة (١٠٠) روبية (٤) ، والجدول الاتي يبين كادر بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٢٤.

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٧٥٠٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٥، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٥٥ ، و ٢١ ، ص ٢٣ ؛ جريدة الشعب ، العدد ٢٨٦٢ ، ٨ آذار ١٩٥٤ .

(٢) عادل مكي عطية الحجامي ومنار ماجد حميد ، مشكلة السكن العشوائي في مدينة الرفاعي للعام ٢٠١٨ ، مجلة جامعة ذي قار للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ٥٢٥ .

(٣)عبدالعال وحيد عبود العيساوي ، المصدر السابق ، ١٢١ .

(٤) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٩٢ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية ناحية الرفاعي عام ١٩٢٤ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء المنتفك ، رسوم وواردات بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٣٤ ، و ١٢ ، ص ١٤٠ .

الجدول رقم (٣) يبين كادر بلدية ناحية الرفاعي لواء المنتفك عام ١٩٢٤ (١) .

الوظيفة	العدد	الراتب بالروبية
رئيس البلدية	١	٧٠
كاتب	١	٤٥
متعهد الحراسة	١	١٥٠
منور المصابيح	١	١٥
جاوش	١	١٥
كناس	٢	١٥ مرتب كل واحد منهم
زبال	٣	١٠ مرتب كل واحد منهم
المجموع	١٠	٣٧٠

لونظرنا إلى الجدول رقم (٣) لوجدنا كادر البلدية يتكون من عشرة اشخاص وهو كادر قليل وربما يعود السبب الى قلة الواردات إذ ان رواتب موظفي البلدي هي ايضا قليلة بالقياس مع البلديات الأخرى التي عادة ماتكون واردتها كبيرة .

تولى إدارة البلدية عام ١٩٣٨ القائمقام وتقاضى عن منصبه (١) دينار وكاتب البلدية السيد محمد وكان مجازاً وبصحبته مفاتيح الصندوق وكان الرئيس هو الآخر غير موجود كونه يمارس مهامه الأساسية في القائمقامية وكان الواجب عليه تسلم السجلات والصندوق من الكاتب قبل تمتعه بالإجازة هذا ماذكره المفتش الإداري في تقريره المرقم (٨٤) في ١٥ آب ١٩٣٨ و اجابة البلدية على ملاحظات المفتش بالاتي :

١ – عندما انفك الكاتب نتيجة تمتعه بالإجازة اودع جميع النقود الموجودة في صندوق البلدية في الخزينة العامة ولم يبقي في الصندوق من نقد .

٢ – ان البلدية تقوم بجمع الأموال التي تستوفيها ويتم توديعها في كل شهر في صندوق البلدية في الخزينة العامة ولذلك فان البلدية لم تستخدم السجلات اليومية والسجلات الأخرى .

٣ – ان ما تفضل به المفتش من لزوم تسلم الدائرة والدفاتر والنقود الى رئيس البلدية في حالة غياب الكاتب سوف يعمل فيها في المستقبل (٢) .

استمرت إدارة البلدية عام ١٩٤٨ برئاسة القائمقام ومرتبه (٤) دينار وكاتب البلدية عبدالهادي عبيد الذي عين عام ١٩٤٦ ومرتبه (٨) دينار وشملت واردات البلدية رسم الحيوانات (٥) دينار ورسم النقل النهري (٩٠) دينار ورسم المعابر ضمنها معبر الغازية (١٣٢٨,٥٠٠) دينار ورسم البناء (٢٠) دينار ورسم إجازات الحرف (١٢٠) دينار ورسم المجازر وضمنها واردات الغازية (١٦٦) دينار ورسم الدلالية وضمنها منطقة الغازية (١٣٥) دينار ورسم وسمسرة الحيوانات (٣٢) دينار ورسم فوائد الرصيف (٦٤٠, ٣٤) دينار ورسم الأرضية وضمنها منطقة الغازية

(١) الجدول من عمل الباحث استناداً الى : د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٩٢ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية ناحية الرفاعي عام ١٩٢٤ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء المنتفك ، كادر بلدية ناحية الرفاعي عام ١٩٢٤ ، و ١٢ ، ص ١٤١ .

(٢) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٩٣٣٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الرفاعي ١٩٣٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٣٨ ، و ٢٠ ، ص ٣٥ .

(١٦٦) دينار ورسم الحراسات (١٠٠٠) دينار ورسم الكحول (٣٥٠) دينار ورسم ضريبة الأملاك (١٠٠) دينار ورسم ارباح الاستقراض (٢٠٠٠) دينار واسترجاع القروض (٢٢٢) دينار والمنح التي اعطيت للبلدية (٢٠٠٠) دينار (١) ، اما مصروفات البلدية هي (١٠٠٠) الرواتب مع غلاء المعيشة والسفر والنقل (٤٠) دينار والأثاث (٤٠) دينار وصيانته (٥) دينار والقرطاسية (١٠) دينار والبريد والبرق (١) دينار وماء وكهرباء (٢) دينار وإيجارات (٢,٦٠٠) دينار وبدلات وكساوى (١٠) دينار وإسعاف الفقراء (٣٠) دينار ونفقات تشكيل البلديات والهيئة الفنية ومصروفات متنوعة (٢١٥٠) دينار وتسوية الطرق غير المبلطة (٦٠) دينار والاستملاكات (١٠٠) دينار وصيانة المباني (٧٥) دينار وإنشاء المعابر (١٠٠) دينار وأجور مستخدمي الحدائق (٥٠) دينار وصيانة المتنزهات (١٥) دينار وشراء الأدوات والآلات (١٤٠) دينار ورش الطرق (٥٠) دينار والتنوير بالكهرباء (٤٠٠) دينار والتنوير بالنفط (١٠٨) وأجور مستخدمي التنظيف (٧٩١) دينار والقروض (٢٠٠٠) دينار وإرجاع القروض (١٥٣) دينار والحراسات (٨٥٢) دينار(٢) .

تكونت إدارة مشروع الكهرباء عام ١٩٤٨ من القائمقام وطبيب المركز وعضو بلدي وآخر من المجلس الإداري وكاتب المشروع محمد علي ومرتبه (٦) دينار وبلغت واردات المشروع (٢٥٠) دينار من البلدية ومن دوائر الحكومة (٣٠٠) دينار ومن المشتركين العمومين (١١٠٠) دينار ومن اجور التركيب والإشغال (١٠) دينار ومن بيع الأدوات متنوعة (١٠) دينار ومن ربح المبالغ المؤمنة (٥٠) دينار وقد اتصفت مكائن مشروع الكهرباء بضعف قابليتها على التوليد وهذا الأمر شكل عائقا امام كثير من السكان للحصول على الطاقة ولم يختلف الأمر بالنسبة إلى مشروع الماء وكان هو الاخر بحاجة الى التوسع لتلبية رغبات كثير من اهالي المركز لانضمام اليه (٣) .

ضمت إدارة البلدية عام ١٩٥٤ القائمقام وكالة وكان يعمل محاسباً وكاتباً السيد عبد الهادي عبيد ومرتبه (١٥) دينار وعين في وظيفته في ١٦ آذار ١٩٤٦ وللبلدية جابي عدد (٢) مرتب الاول (١٢) دينار ويعمل في المركز والأخر مرتبه (١٠) روبية ويعمل في الغازية ويعمل في البلدية (٤٢) كناساً مرتب كل واحد منهم (٤) دينار وفلاح ومرتبه (٥) دينار ومختار ومرتبه (٣,٥٠٠) دينار وفراش ومرتبه (٢,٥٠٠) دينار (٤) ، وتكونت واردات البلدية من رسم اجازات الحرف (٣٦,٧١٠) دينار ومن رسم الحراسة (٤٤٤,٤٧٥) دينار ومن رسم اجور التبليط (٤٣٧٧,٩٧٨) دينار ومن ايجار املاك البلدية (٥٥) دينار واسترجاع القروض (٣,٢٦٥) دينار وكان بذمة البلدية عدد من الديون وهي (٢٠٠٠) إلى وزارة الداخلية و (٤٠٠) دينار إلى بلدية ناحية قلعة سكر و (٥٠٠) دينار إلى بلدية ناحية الجبايش ، وتم منح البلدية (٦٢٤٠) دينار لقيام بمشاريع عمرانية وصحية وقامت البلدية بتبليط السوق الجديد ، اما مشروع الكهرباء في مركز قضاء الرفاعي وهو يضم ماكينة واحدة تم شراءها عام ١٩٥٠ وتوجد إلى جانبها ماكينتين فدمتين والمشروع ليست له القدرة على منح الكهرباء بصورة حسنة إلى مركز القضاء وتم التبرع بمبلغ (٤١٠٠٠) دينار لشراء ماكينة جديدة للمشروع اما مشروع الماء هو ليس بأحسن حال من مشروع الكهرباء

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٧٢٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك ١٩٤٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٤٨ ، و ٣٧ ، و ص ٦٥ .

(٢) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٧٢٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الرفاعي ١٩٤٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، مصروفات بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٤٨ ، و ٣٧ ، ص ٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، لجنة الكهرباء والماء في مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٤٨ ، و ٣٧ ، ص ٦٧ .

(٤) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٩٢٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، كادر بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٥٤ ، و ٨٣ ، ص ١٥٥ .

وان سكان مركز القضاء يعانون من شرب الماء ولاسيما ان طبيب القضاء عند اجراء الفحص على الماء اكد انه غير صالح للشرب (١) .

كان رئيس بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٥٥ السيد عبدالوادي العوز ومرتبه (٢١) دينار عين في وظيفته في ٢٢ آب ١٩٥٤ واستمر المحاسب السيد عبدالهادي في وظيفته ومنذ عام ١٩٤٦ ومرتبه (١٥) دينار وبلغت واردات البلدية (٧٢٦٤,٠٤٧) دينار ومصروفاتها (١٠٠٨,١٩٣) دينار والباقي (٦٢٥٥,٨٥٤) دينار ودعت منه (٦١٨٠,٠٠٠) دينار في صندوقها في الخزينة العامة وبقي في صندوقها (١٧٥,٨٥٤) دينار(٢) ، لم يكن للبلدية سوى ملك واحد يشغله القائمقام بإيجار سنوي بمبلغ (٢٠) دينار واستطاعت البلدية من تبليط شارعين رئيسين في مركز القضاء بمبلغ (٦٠٠) دينار ووضعت خطة للعمل بها للعام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ وهي تبليط شارع الحميدية وفتح شارع عرضي داخل مركز القضاء يبدأ من السوق الجديد حتى نهاية حدود مركز القضاء ، فضلاً عن ذلك عزمها على انشاء ساحة في المركز من طريق القلعة وكانت البلدية تستلم مبالغ قليلة من واردات البنزين ولدى البلدية ديون على لجنة الماء والكهرباء بلغت (٢٠٦٦٢,٦٠٥) دينار وهي بحاجة ماسة لهذه الديون كي توسع مشاريعها العمرانية وكان مقر البلدية يعود إلى الأهالي وتدفع عنه ايجار (٤٨) دينار وهو غير صالح لبقاءها كونه قديم وبالي ، وللبلدية بقايا من وارداتها بلغت (٢٠١٩,٠٦٨) دينار ومن ضمنها (١٣١٢,٠٣٤) دينار بقايا اجور التبليط على الحكومة (٣) .

٣ – بلدية مركز قضاء الشيوخ :

احد اقضية لواء المنتفك ويقع على الضفة اليمنى من نهر الغراف في جنوب العراق ويحده من الشمال والشرق نهر الغراف وصحراء الشامية من الجنوب والغرب (٤) ، ويرجع تأسيس بلدية سوق الشيوخ الى العهد العثماني الأخير وفي عهد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ اهتمت بطرق المواصلات وقامت برصفها وتنظيمها وعملت على تقوية السدة الترابية على طول واجهة المدينة على نهر الفرات والتي كانت تفيض في موسم الإمطار واستعانت البلدية بأبناء العشائر المحيطين بالقضاء ، فضلاً عن ذلك استغلت البلدية ضفة النهر (الكورنيش) وأقامت عليه متنزه يفد اليه الأهالي لغرض الراحة والتنزه وبعد ان استولت على الارض التي بجانب النهر فتح شارعاً يصل إلى السوق وعملت البلدية داراً للاستراحة من القصب البردي للراحة والوقاية من شمس الصيف ا لحارة وانجزت اربعة مراحيض عامة ومحارق للقمامة وخصصت (٢٥) مكاناً للوضع الازبال فيها (٥)

تكون كادر بلدية مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٢٥ من رئيس البلدية ومرتبه (١٢٠) روبية وكاتب وأمين صندوق ومرتبه (١٠٠) وجاوش عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٣٠) وخادم ومرتبه (٢٥) ومختارين عدد (٤) مرتب كل واحد منهم (١٥) وكناسين عدد (١٢) مرتب كل واحد منهم (١٥) وزبالين عدد (٢) مرتب كل واحد منهم

(١) ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٩٢٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، واردات وديون بلدية مركز قضاء الرفاعي ١٩٥٤ ، و ٨٣ ، ص ١٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٥٠٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك ١٩٥٥، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، كادر بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٥٥ ، و ٥٩ ، ص ٧٣ .

(٣) المصدر نفسه ، مشاريع بلدية مركز قضاء الرفاعي عام ١٩٥٥ ، و ٣٧ ، ص ٧٤ . .

(٤) احمد حاشوش عليوي عبيد الحجامي ، سوق الشيوخ مركز امارة المنتفق ١٧٦١ – ١٨٦٩ دراسة في اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٠ ، ص ١ .

(٥) عبدالعال وحيد عبود العيساوي ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٤٠) وكان الكادر يتسلمون رواتبهم بالروبية (١) ، وضمت واردات البلدية رسم الذبيحة (٤٠٠٠) روبية ورسم الارضية (٢١٨٠) روبية ورسم الجسر (٧٠٠) روبية ورسم العبور (٢٥٠) روبية ورسم دلالية الأسماك (٦٢٤) روبية ورسم دلالية الأثاث (٥٣٥) روبية ورسم الميدانية (٥٣٠) بالروبية ورسم الوزنية (١٣٠) روبية ورسم المباني (٣٠) روبية ورسم التجهيز والتكفين (١٥٠) روبية وتعليم الامين (٦٠٠) روبية اما مصروفات البلدية فتمثلت برواتب الموظفين (٣٦٦٠) روبية وراتب مأمور النفوس (١٢٠٠) روبية ومخصصات المختارين (٧٢٠) روبية واجور تعديل الطرق (٣٠٠) روبية واجور ترميم السداد (١٥٠) روبية وترميم الجسور (٥٠٠) روبية ورواتب الموظفين القائمين بالوقاية (٣١٢٠) روبية وقيمة الغاز ومايعلق به لغرض التنوير (١٢) روبية والمحروقات (٣٠) روبية والقرطاسية (٢٠٠) روبية ومصروفات متفرقة (٢٠٠) روبية ورواتب القراء (١٢) روبية ودفع الاستقراض للمالية (٢٥٣٣) روبية (٢) .

قامت بلدية سوق الشيوخ بعدد من الإعمال عام ١٩٢٥ منها بناء جسر بدل الابلام التي بلغ عددها (٥) ابلام خشبية واستخدمت لنقل الأهالي والسكان عبر ضفتي النهر وكانت البلدية تنفق (٥٠٠) روبية لغرض تصليحها في العام الا ان استهلاك الإبلام وقدمها ادى الى حاجتها إلى (١٠٠٠) روبية لغرض اصلاحها وبسبب ذلك وجدت البلدية ضرورة بناء جسر جديد والاستغناء عن الابلام التالفة (٣) ، وقدرة قيمة تشيد الجسر بمبلغ (٢٥٠٠) روبية رصدت منه (١٦٠٠) روبية في ميزانيتها عام ١٩٢٤ وفي ميزانيتها عام ١٩٢٥ رصدت (٩٠٠) روبية لإكمال المبلغ (٤) ، ولتخليص مركز القضاء من المستنقع الذي كان الوحيد في وسط المركز وتبلغ مساحته دونمان ، إذ قامت بشرائه بمبلغ (١٥٠٠) روبية في سبيل ردمه وتخليص مركز القضاء من اضراره التي كان يسببها لسكان مركز القضاء لاسيما كونه مرتعاً لمياه الراكدة التي يتكاثر فيها البعوض الذي عد المسبب لمرض الملاريا (٥) ، وقامت البلدية عام ١٩٢٥ بإعطاء تنوير مركز القضاء بالتعهد وبسبب نفاذ مخصصات التنوير قرر مجلس البلدية الاستغناء عن موظفي التنوير الثلاثة وتحويل (١٠٠) روبية من مادة تعديل الطرق و (٨٠) روبية من مادة السداد ليصبح المبلغ (١٨٠) روبية وتسليمها للمتعهد لغرض اكمال الثلاثة اشهر من العام (٦) .

سجل المفتش الإداري عدد من الملاحظات حول بلدية سوق الشيوخ وحسب تقريره المرقم (٦٧) في ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٣٤ وهي :

١ – ان ادارة البلدية اصابها التذبذب ، إذ كانت تجبي مواردها بشكل متأخر و صرفت في الخمسة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٣٤ مبلغ (٥٤) دينار هذا باستثناء المصاريف الأخرى وكل ماحصلت عليه هو (٤٦,٤٩٦) دينار .

---

(١) ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٨٦ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية سوق الشيوخ عام ١٩٢٥ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء المنتفك ، كادر بلدية سوق الشيوخ عام ١٩٢٥ ، و ٢١ ، ص ٧٢.

(٢) المصدر نفسه ، واردات ومصروفات بلدية مركز قضاء الشيوخ عام ١٩٢٥ ، و ٢١ ، ص ٧٣ .

(٣) المصدر نفسه ، تشيد جسر في مركز قضاء الشيوخ عام ١٩٢٥ ، و ٨، ص ٣١ .

(٤) المصدر نفسه ، كتاب صادر رقم (٤٤٣٥) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ من قائمقامية السوق الى متصرفية اللواء ، تشيد جسر في مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٢٥ ، و ٩ ، ص ٣٢ .

(٥) المصدر نفسه ، كتاب صادر من متصرفية لواء المنتفك إلى وزارة الداخلية ، ردم مستنقع في مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٢٥ ، و ٣ ، ص ص ١٥ – ١٦ .

(٦) المصدر نفسه ، انهاء خدمات موظفين في بلدية مركز قضاء سوق الشيوخ ١٩٢٥ ، و ٣٥ ، ص ١٠١ .

٢ – تم إلغاء رسم الحراسة من قبل القائمقام للموظفين حتى ان طبيب القضاء كان مداناً لعدة اشهرو اعفي من هذا الدين وعد ذلك مخالفاً لقانون ، إذ ان هذا الرسم فرض حتى على الشرطة .

٣ – عجز ملتزم رسوم الأرضية عن اداء مابذمته من ديون وقامت البلدية بإدارة هذه الرسوم عن طريق ثلاثة موظفين منذ بداية ١٦ ايلول ١٩٣٤ الا ان البلدية لم تأخذ عليهم الضمانات لكي يسددوا مايجنونه لحساب البلدية .

٤ – ان جابي الكهرباء والحراسة لم يقوما بإيداع مايحصلان عليه من الأموال يومياً وإنما يبقيان الأموال لديهما الى نهاية الشهر، إذ يقومان بتسلم رواتبهم من هذه الأموال ويسددان الباقي وادى ذلك إضرارا للبلدية إذ عد هذا التصرف منافياً لقانون.

٥ – قدرت البلدية رسوم الحرف بـ (٦٠) دينار ولم تستطيع البلدية الحصول سوى على (١٦,٤٧٥) دينار لغاية الشهر الخامس إذ ان كثير ممن فرض عليهم الرسم لم يسددوا الرسم وان دل ذلك ان موظفي البلدية كانوا مقصرين بأداء واجبهم .

٦ –حصلت البلدية على (١٤٢) دينار عام ١٩٣٣ من رسوم عوائد الرصيف وفي عام ١٩٣٤ لم يقدم احد لالتزام هذا الرسم وقدرت البلدية رسمه بـ (٦٠) دينار وتولت في تحصيله الا انها لم تحصل سوى على (١٠,٦٠٠) دينار فقط من هذا الرسم (١) .

استطاعت لجنة الكهرباء والماء في بلدية سوق الشيوخ عام ١٩٣٤ وحتى شهر أيار من الحصول على (١٩٧,٣٥٤) دينار منها (١٢٢) من دوائر الحكومة والبلدية ومؤسساتها و (٧٠,٣٥٤) دينار من الأهالي وكانت مصروفاتها (١٧٢) دينار وبقي لديها (٢٥,٣٥٤) دينار وكانت هذه الاموال الباقية لاتسد نفقات الاستهلاك التي قدرة بـ (١٠٠) دينار سنوياً وعد السبب في ذلك ادارة المشروع ، إذ كانت لاتمتلك الإرادة في ادارة المشروع ولاسيما وانها كانت متساهلة مع الاهالي في جباية الأموال منهم وان (٥٩) بيت يشتركون بمصباح واحد (خط واحد) ومما لاشك فيه ان الأهالي كانوا يخترقون المشروع مما سبب إضرارا للجنة (٢) .

تألف كادر بلدية قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢ من عبدالصاحب السيد رشيد رئيسا للبلدية ومرتبه (١٠) دينار وكاتب ومحاسب حسن ومرتبه (١٠) دينار وجابي عبدالامير ومرتبه (٤) دينار ومفتش عبدالعزيز علي ومرتبه (٣) دينار ومراقبان عبدالوهاب خالد وعيدان العلي ومرتب كل واحد منهم (٢) دينار وكان ملاك البلدية بحاجة الى موظف صحي نشيط خريج احدى دورات الصحة يترأس المراقبين على تنظيفات المدينة بسبب ان البلدية كانت بحاجة ماسة الى الاهتمام بالتنظيفات ويخصص له راتب (٦) دينار ، وضم مجلسها البلدي سيد محسن السيد طلقاني والسيد حمدي الحمدي والسيد عثمان التميمي والسيد جابر السيد ناصر ونصيف الحاج علي وجميل الجاسم (٣) ، والجدول الآتي يبين املاك بلدية قضاء الشيوخ عام ١٩٤٢ .

---

(١) ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٩٣١٣ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٣٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، ملاحظات المفتش الإداري حول بلدية مركز قضاء الشيوخ عام ١٩٣٤ ، و ١ ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، لجنة الكهرباء في مركز قضاء سوق الشيوخ ١٩٣٤ ، و ١ ، و٦٥ .

(٣) . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٣١٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، كادر ومجلس بلدية مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢ ، و ١١ ، ص ٣٣ .

الجدول رقم (٤) يبين املاك بلدية قضاء الشيوخ عام ١٩٤٢ (١) .

نوع الملك	اسم المستأجر	الإيجار الشهري بالدينار	الإيجار السنوي بالدينار
دار	القائمقام	٢	٢٤
دار	الحاكم	٢	٢٤
دار	معاون الشرطة	١,٥٠٠	١٨
بناية المدرسة	المعارف	٣	٤٥
بناية المستشفى	الصحة	٤	٦٠
المشروع	للجنة مشروع الماء والكهرباء	٣, ٣٥٠	٤٠
حانوت	داود يوسف	١	١٢
حانوت	شاكر طوبية	١	١٢
حانوت	مزهر	٢٥٠ فلس	٣
حانوت	نعمه	٢٥٠ فلس	٣
حانوت	هليل	٥٠٠ فلس	٦
		١٨,٨٥٠	٢٤٧

لو نظرنا الى الجدول اعلاه (٤) لوجدنا ان البلدية تحصل من املاكها (١٨,٨٥٠) دينار شهرياً و (٢٤٧) دينار سنوياً ويعد هذا المبلغ قليلا نسبة الى عدد الاملاك ولاسيما وان هذه الاملاك تحتاج الى الترميم باستمرار ، إذ ان قسماً منها يسكنها كبار موظفي القضاء وبسبب ذلك فان معظم ايجارها يذهب لهذا الغرض .

ضم كادر لجنة ماء وكهرباء مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢ السيد حسن كاتب المشروع ومرتبه (٣) دينار وعبدالعزيز عبدالله ملاحظ كهرباء ومرتبه (٨) دينار وناصر حسين جابي ومرتبه (٣) دينار وثلاثة عمال هم مهدي محسن ومرتبه (٢,٢٥٠) دينار ومحمد امان وسالم حسين مرتب كل واحد منهم (٢) دينار وحصلت اللجنة على واردتها من البلدية ومؤسساتها (٢٣٧) دينار ودوائر الحكومة (٥٧,٩٥٠) دينار ومن المشتركين الخصوصيين (١٣٢٦,٣١٠) دينار واستخدام الأثاث والأدوات (١,٧٠٠) دينار واجور التركيب والاتصال (١,٢٠٠) دينار وبقايا ديون البلدية (٣٦,٦١٤) دينار وواردات متنوعة (٤٢) دينار وارجاع القروض (١,١٠) دينار وكانت لجنة مشروع الكهرباء تستوفي من المشتركين ودوائر الحكومة (٢٥) فلساً عن كل وحدة ومن الحوانيت المشتركين اصحابها بالمقطوع (١٥٠) شهرياً والاسعار التي تستوفى من البيوت لاتشجع على زيادة المشتركين ، وفي مشروع الماء بلغ عدد المشتركين بالمقياس (١٠) مشترك وبالمقطوع (٣٠) مشترك وكان هؤلاء المشتركين من مجموع (١١٤٠) دار و (٣٣٢) حانوت مع خان وعلاوي وغيرها وتولد ماكينة الكهرباء الموجودة في السوق (١١٠) امبير ويستهلك منها

(١) الجدول من عمل الباحث استناداً الى : المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٣١٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، املاك بلدية مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢ ، و ١١ ، ص ٣٤ .

(٤٥) امبير في الطرقات والباقي (٦٥) امبير يعد كثيراً على الأهالي المشتركين في المشروع (١) ، وتمثلت مصروفات البلدية برواتب الموظفين (٦١,٥٠٠) دينار ومخصصات السفر والنقل (٣,٢١٨) دينار والكتب والقرطاسية (٥١٥) فلس والبريد والبرق (١٧٤) فلس وإيجارات البلدية (٤٠) دينار ومصروفات متنوعة (٣٠,٤٠٠) دينار وتشغيل المكائن وصيانتها (٣٦١,١) دينار والمباني وصيانتها (٧١٧,٥٠٨) دينار وشراء الأنابيب (١١٨,٨٨٨) دينار وتصليح وشراء الآلات (٧١,١٤٠) دينار(٢) .

ضم كادر بلدية مركز قضاء الشيوخ عام ١٩٤٨ القائمقام رئيساً للبلدية بالوكالة ومرتبه (٦) دينار وكاتب البلدية وأمين الصندوق السيد عبدالحسين عبد الأمير مرتبه (١٢) دينار وكانت إيرادات البلدية (١٠١٤,٧٢٢) دينار من ١ نيسان لغاية ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٨ وبلغت مصروفاتها في تشرين الثاني (٣٧,٨٥٠) دينار وبقي لديها (٩٧٦,٨٧٢) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (٩٦٠,٠٩٠) دينار وبقي في صندوقها (١٦,٨٨٢) دينار وشملت رسوم البلدية رسوم اجازات وسائط النقل النهرية (٣٠) دينار ورسم رخص البناء (٢٠) دينار ورسم اجازات الحرف (١٢٠) دينار ورسم ايجارات الالتزام (٢٥٦) دينار ورسم الدلالية (٨٦٤) دينار ورسم الأرضية (٩٠٢) دينار ورسم عوائد الرصيف (٩١) دينار ورسم الحراسة (١١٠٠٠) دينار ورسم الكحول والبانزين (٨٠٠) دينار ورسم ضريبة الأملاك (٢٨٠) دينار وايجار املاك البلدية (٤٠٠) دينار والبقايا من ربح الإقساط (٥) دينار وبقايا من الرسوم لسنوات الماضية (٤٠٠) دينار(٣) .

شملت مصروفات البلدية عام ١٩٤٨ رواتب الموظفين مع غلاء المعيشة (١٤٠٠) دينار والسفر والنقل (١٠) دينار وصيانة الأثاث (١٠) دينار والقرطاسية (١٠) دينار والماء والكهرباء (١٠) دينار والبريد والبرق (١) دينار والإيجارات (٥١) دينار والبدلات والكساوي (٣٠) دينار وإسعاف الفقراء (٧٥٠٠) دينار ونفقات تشكيلات الهيئة الفنية للبلدية اللواء (١٦٠) دينار وتسوية الطرق غير المبلطة (٥٠٠) دينار وإنشاء المباني (٩٦٠) دينار وصيانة المباني (١٠٠) دينار وأجور مستخدمي الحدائق (١٥٠) دينار وصيانة المتنزهات والحدائق العامة (١٢) دينار والتنوير بالكهرباء (٣٠٠) دينار واجور المستخدمين للتنظيفات (١٢٣٠) دينار وصيانة وسائط التنظيفات (٥) دينار وشراء المواد المطهرة (٥) دينار وارجاع القروض (٣٣٣) دينار واجور الحراسة (٩٦٠) دينار(٤) .

تكون كادر بلدية سوق الشيوخ عام ١٩٥٤ من القائمقام رئيساً وكاظم عبود كاتباً ومرتبه (١٢) دينار وجابي ومرتبه (٥) دينار وملاحظ ومرتبه (١٠) دينار ومراقبين عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٦) دينار وعدد من الكناسين مرتب كل واحد منهم (٣) دينار وكان لدى البلدية (٢٦) مستخدم مهمتهم تنظيف مركز القضاء الا انهم لم يحققوا ماهو مطلوب منهم ويعود السبب في ذلك إلى المياه التي تغمر شوارعه واقتصر عمل البلدية على التنظيفات والإنارة عام ١٩٥٤(٥) ، وفي عام ١٩٥٥ كان رئيس البلدية عبدالصاحب السعيد ومرتبه (١٥) دينار عين في وظيفته في ٢٢

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٣١٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، لجنة مشروع الماء والكهرباء في مركز قضاء سوق الشيوخ ، و ١١ ص ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، مصروفات بلدية مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢ ، و ١١ ، ص ٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٧٢٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٤٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري الى وزارة الداخلية ، كادر وواردات بلدية سوق الشيوخ عام ١٩٤٨ ، و ٧١ ، ص ١٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ، مصروفات بلدية مركز قضاء الشيوخ عام ١٩٤٨ ، و ٧١ ، ص ١٢١

(٥) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٩٢٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٥٤ ، و ٣٢ ، ص ٧٧ .

آذار ١٩٥٢ وكاتب البلدية كاظم عبود السعيدي ونقل الى البلدية من بلدية الجبايش في ٢٧ شباط ١٩٥٣ وبلغت واردات البلدية (١٣١٦٠,١٢٦) دينار ومصروفاتها (٧٥٥١,٦٠٠) دينار لغاية (٢١) آذار ١٩٥٣وبقي لديها (٥٦٠٨,٥٢٦) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (٥٦٠٠) دينار وبقي في صندوقها (٨,٥٢٦) دينار وكان للبلدية مجموعة من الأملاك وبإيجار سنوي وهي دار القائمقام (٣٦) دينار ونادي (٣٦) دينار ودار الطبيب (٣٦) دينار ودار الحاكم (٣٦) دينار ودار المعاون (٤٢) دينار ودار ضابط التجنيد (٣٠) دينار ودار كاتب الناحية (١٨) دينار وبناية المخزن (١٢) دينار وكانت البلدية لاتستفاد من املاكها بسبب بذل اموال كبيرة على ترميمها هذا ماكده المفتش الإداري في تقريره المرقم (٥) في ٢٨ آذار ١٩٥٥ الذي اقترح بيع هذه الممتلكات وذكر المفتش ان البلدية قامت بطريقة التعهد بتبليط شارع الإسماعلية والرازقية وبلغت كلفت العمل (٦٢٥٥,٥٠٠) دينار وقامت البلدية بإنجاز سوقاً عصرياً للحوم والمخضرات وتم تشكيل لجنة من اجل انجاز العمل الذي بلغت كلفته (٢٠٠٠) دينار وكانت واردات مشروع الماء والكهرباء (٥١٤٩,٧٠٦) دينار ومصروفاتها (٣٣٤,٥٣٨) دينار لغاية ٢١ آذار ١٩٥٥ وبقي لديها (٤٨١٥,١٦٨) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (٤٨٠٠,١٦٨) دينار وبقي في صندوقها (١٥,١٦٨) دينار(١) .

ثانياً : بلديات اقضية لواء العمارة :

١ – بلدية قضاء علي الغربي :

احد اقضية لواء العمارة ويقع على الجانب الأيمن من نهر دجلة ويبعد بمسافة (١٠٠) كيلومتر عن مركز اللواء ويتوسط الطريق بين الكوت ولواء العمارة وبلغ عدد سكان القضاء حسب احصاء عام ١٩٤٧ (٣٣١٠) نسمه (٢) ، وتأسست بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٢١وفي عام ١٩٢٢ جرت انتخابات المجلس البلدي في مركز قضاء علي الغربي وفاز برئاسة البلدية خضر الحاج اسماعيل وحصل على (١٠٣) صوت وتولى منصبه فخرياً (٣) ، كونه من اصحاب الثروة والمال وتنازل عن رواتبه لمدة عام كامل والبالغة (١٨٠٠) روبية وصرفت منه (١٦٠٠) دينار من اجل تعمير السداد لوقاية مزروعات القضاء من خطر الفيضان واستخدمت (٢٠٠) روبية الباقية في اكمال النواقص في المدرسة التي انشأتها

البلدية في مركز القضاء للتعليم الأميين القراءة والكتابة (٤) ، فضلاً عن ذلك فاز بعضوية المجلس كل من عبدالرزاق العبد الجبار وحصل على (٤٩) صوت والحاج عباس الأحمر وحصل على (٤٤) صوت وعباس الحاج جاسم وحصل على (٢٩) صوت ويهودا حسقيل وحصل على (١٩) صوت (٥) ، وفي عام ١٩٢٣قامت البلدية بشراء ماكينة لطحن الحبوب وقدرت ارباحها بـ (٧٥٠) روبية وصرفت البلدية عليها (٤٩٨٠) روبية ، وقدرت نسبة استهلاك الماكينة بـ (١٠٠٠) روبية و (١٠٠) روبية مصاريف احتياطية وبسبب ذلك كانت ارباح الماكينة ضئيلة

---

(١) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٥٠٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٥، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء الشيوخ عام ١٩٥٥ ، و ١٠٨ ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣ .

(٢) عبد الامير عبدالحسن هاشم ، قضاء علي الغربي دراسة في النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٥١ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٤٩٨ / ٣٢٠٥٠ ، بلديات لواء العمارة عام ١٩٢٢ ، منشور صادر من وزارة الداخلية إلى جميع البلديات ، انتخابات بلدية مركز علي الغربي عام ١٩٢٢ ، ٢٨ ، ص ٣٠ .

(٤) د .ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٤٩٨ / ٣٢٠٥٠ ، بلديات لواء العمارة عام ١٩٢٢ ، منشور صادر من وزارة الداخلية إلى جميع البلديات ، عدم استلام راتب من قبل رئيس بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٢٣ ، و ١١ ، ص ١٣ .

(٥) المصدر نفسه ، انتخابات بلدية مركز علي الغربي عام ١٩٢٢ ، ٢٨ ، ص ٣٠ .

جداً ونظراً لقلة الواردات ولعدم فشل المشروع اقدمت البلدية على شراء ماكينة لجرش الأرز بمبلغ (١٠٠٠) روبية وبلغت مصاريف نقلها (٢٠٠) روبية (١) .

ضم كادر بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٢٣ رئيس البلدية ومرتبه (١٥٠) وكاتب ومرتبه (٨٠) وفراش ومرتبه (٣٠) ومختار عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٢٥) وكاتب ماكينة الطحين (٦٠) وعامل ماكينة الطحين (١٠٠) وفران عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٤٠) روبية ومنورين عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٢٠) وطبيب البلدية ومرتبه (٥٠) ومراقب ومرتبه (٦٠) وجاوش ومرتبه (٣٠) وكناسين عدد (٣) مرتب كل واحد منهم (٢٠) وزبالين عدد (٣) مرتب كل واحد منهم (١٥) وكناسين المراحيض عدد (٣) مرتب كل واحد منهم (٢٥) وبلغت رواتب الحراس (٤٠٠) وكان الكادر يتسلمون رواتبهم بالروبية (٢) ، وشملت واردات البلدية رسم البيوت والدكاكين (٤٢٠٠) روبية ورسم المباني (١٠٠) روبية ورسم الذبيحة (١٥٥٥) روبية ورسم الحيوانات (١٧٠٠) روبية ورسم الإجازات (١٠٠) روبية ورسم العبور (٧٢٧٠) روبية ورسم الدلالية (٢٠٠) روبية ورسم الموازين (٤٠٠) روبية وواردات تطهير المراحيض (٣٠٠) روبية ورسم الحراسة (٢٠٠٠) روبية ورسم الغرامات (١٠٠) روبية ورسم السكلة والأرضية (٣٠٠) روبية ورسم منافع تجارة البلدية (٧٥٠٠) روبية والربح من المبالغ المؤمنة (١٣٥,٥) روبية والمتفرقة (٥٠) روبية وتضمنت مصروفات البلدية معاشات ومخصصات المستخدمين (٣١٢٠) روبية ومعاشات الحراس (٤٨٠٠) روبية ومخصصات المختارين (٦٠٠) روبية والايجارات (٥٤٠٠) روبية ومصاريف احتياطية (٥٠٠) روبية ورواتب موظفي الإشغال (٢٨٨٠) روبية واشغال البلدية (٣٥٠٠) روبية وتنظيم الطرق (٣٠٠) ربية وتصليح السداد (٦٠٠) روبية ومعاشات موظفي التنوير (٤٨٠) روبية وقيمة الغاز ومايتعلق بالتنوير (٣٣٠) روبية ورواتب الطبيب (٦٠٠) روبية ورواتب المختصين بالوقاية (٣٢٤٠) روبية واثاث الدائرة (٥٠) روبية ومتفرقة (١٠٠) روبية وإسعاف الفقراء (١٥٠) روبية ومصاريف الدفن (٥٠) روبية ودفع الاستقراض (١٣٨٤) روبية وإعانة الواردات العمومية (٣٢٤١) روبية وتعمير ماكينة الطحين (٢٢٠٠) روبية (٣) .

انشأت بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٣١ جسراً بلغت كلفته (٨٦٠) دينار الا ان البلدية عند انشاءه لم تنتبه إلى شيء مهم وهو عدم وجود سيارات كي يستغل الجسر من قبل البلدية وتعوض خسائرها ، فضلاً عن ذلك فائدتها المادية عند تأجير الجسر الا ان احداً لم يقدم على التزام واصبح الجسر يشكل ضرراً على البلدية كونها تقوم بإعطاء مصاريف استهلاك إذ انها تدفع سنوياً (٣٦) دينار رواتب للعمال الذي يعتنون به هذا ماكده المفتش الاداري في تقريره المرقم (١٢٥) في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٤ والذي بين وجهة نظره بضرورة قيام البلدية ببيع الجسر لعدم الفائدة منه (٤) .

---

(١) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٤٨٤ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية علي قضاء علي الغربي ١٩٢٣ ، كتاب صادر دائرة المفتش الإداري إلى وزارة المالية ، شراء ماكينة للطحين من قبل بلدية علي الغربي ١٩٢٣ ، و ١١ ، ص ١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء العمارة ، كادر بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٢٣ ، و ٤١ ، ص ٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٤٨٤ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية علي قضاء علي الغربي ١٩٢٣ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء العمارة ، ورادات ومصروفات بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٢٣ ، و ٤١ ، ص ٥٩ .

(٤) د .ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٧٠٢٥ / ٢٣٠٥٠ ، تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٣٤ ، و ٢ ، ص ٨ .

كان رئيس بلدية مركز قضاء بلدية علي الغربي عام ١٩٣٩ الحاج علي الموصلي وعمل موظفاً في البلديات في لواء العمارة ومرتبه (١٢) دينار الا انه عين الرئاسة البلدية ومرتبه (٨) دينار وباشر في عمله في ٢٥ تموز ١٩٣٩ وكاتب البلدية علي الصالح من اهالي العمارة وعين في وظيفته منذ عام ١٩٣١ ومرتبه (٦) دينار وكانت سجلات البلدية سجل اليومية والمصروفات والواردات ودفتر الاقساط ، فضلاً عن ذلك سجل الامانات مدامة ومنتظمة بشكل جيد ، وبلغت واردات البلدية (١٤٤٥,٣٩١) دينار صرفت منها (٣٧٥,٤٧١) دينار وبقي لديها (١٠٨٥,٩٢٠) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (١٠٧٦,٠٤٩) دينار وبقي في صندوقها (٩,٨٧١) دينار وتمثلت رسوم البلدية برسم المعبر (٥٠٠) دينار ورسم الارضية (٢٢,٥٠٠) دينار ورسم الدلالية (١٤,٥٠٠) دينار ورسم الذبيحة (٩٠) دينار واعطيت رسوم الحراسة بالتعهد الشهري وحصلت البلدية منه على (١٤) دينار فقط من مجموع واردها السنوي البالغ (١٦٨) دينار وتم تصديق صكوك رسم الحراسة والعبور من قبل كاتب العدل ولم تصدق باقي الصكوك وللبلدية عدد من الاملاك وهي مجزرة تقع شرق الناحية وكان بناءها من اللبن ولاتصلح للجزر، إذ كانت بحاجة الى التهديم وبناءها من الطابوق اسوة بباقي المجازر الموجودة في المدن العراقية ومن املاكها البناية المقيمة فيها وتحتوي على اربعة غرف وبهو وحديقة حولها وتم بناءها عام ١٩٣٦ وكان قائمقام القضاء يسكن داراً ملامساً للبناية السراي وعزم على جعل بناية البلدية داراً لسكناه وبإيجار سنوي وبسبب ذلك طلب المصادقة على (٦٠) دينار من اجل بناء مطبخ وحمام ومرحاض واضافة غرفة واحدة من بناية البلدية لسكنى وحسب كتاب المتصرفية المرقم (٣٢٢٥) في ١٣ تموز عام ١٩٣٩ وخاطبت المتصرفية عن بلدية علي الغربي وزارة الداخلية من اجل انشاء مشروعي الماء والكهرباء ، إذ رصدت من ميزانيتها (٥٠٠) دينار وللبلدية (٢٥٠٠) دينار من مخصصات مياه الشرب ، فضلاً عن ذلك كانت البلدية عازمة على طلب قرض بمبلغ (٢٠٠٠) دينار من اجل انشاء المشروعين(١)

تولى رئاسة البلدية في مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٤٢ السيد محمد فائق برغش وكاتب البلدية علي عبدالرحمن ومرتبه (٨) دينار وكان قائماً بواجبه على اتم وجه وضم مجلسها البلدي عيس محمد وعبد الحاج حسون وحسين بن مالي والملا يوسف الملا عباس والملا عبد المهدي وعباس جاسم واقر المجلس (٣٩) قرار وكان سجل المجلس ممسوك وفق الأصول وبلغت واردات البلدية (٥٦١,١١٣) دينار ومصروفاتها (٣٩,٢٢٢) دينار وبقي لديها (٥٢١,٨٩١) دينار ودعت منة في صندوقها في الخزينة العامة (٤٣١,٤٩٧) دينار وبقي في صندوقها (٩٠,٤٠٥) دينار وللبلدية علي الغربي معبر واحد اعطي بالالتزام بمبلغ (٦٧٥٠٠٠) دينار سنوياً وكان للبلدية بقايا من ديونها وهي (١٧٦,٠٦٨) دينار بذمة ملتزم العبور من عام ١٩٤١ – ١٩٤١ و(٥,٥٠٠) دينار من الأعوام السابقة من رسم العبور و (٨,٤٤٥) دينار من رسم الحراسة من الأعوام السابقة ولايوجد في القضاء مشروع للماء والكهرباء وينار القضاء بواسطة المصابيح النفطية وعددها (١٠٠) مصباح وكانت نظافة البلدة متوسطة (٢) .

تولى رئاسة البلدية عام ١٩٥١ القائمقام بالوكالة ومرتبه (٦) دينار وكاتب البلدية السيد ثامر السيد اسحاق ومرتبه (١٠) دينار عين في وظيفته في تموز عام ١٩٤٩ وبلغت واردات البلدية (٤١٢٢,٣٦٧) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (٣١٨٦,٢٤٠) دينار وودعت البلدية مبلغ آخر في مصرف الرافدين (٨٣٠,٧٦٧) دينار وبقي في صندوقها (٨٣٠,٤٦٠) دينار وقامت البلدية بتسليم مديرية البلديات العامة (٢٥٠٠) دينار في سبيل

---

(١) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٩٢٨٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٣٩، تقرير مرفوع من قبل المفش الاداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٣٩ ، و ٢١ ، ص ص ٣٤ – ٣٥ .

(٢) د .ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٩٠٨٢ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز علي الغربي ١٩٤٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٤٢ ، و ٥ ، ص ٩ .

انشاء مشروع الماء هذا ماذكره المفتش الاداري في تقريره المرقم (٧) في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥١ الذي اقترح نقل مقر الناحية الى الجانب الايسر وعلل ذلك بحركة المسافرين في الجانب الايسر وأنشاء المباني الحكومية عليه ولاسيما ان الحكومة لاتملك شيء من المباني المقيمة فيها فكل الدوائر الحكومية المستوصف ودار المحكمة ودائرة التجنيد والنفوس جميعها بالإيجار(١) ، وفي تقرير آخر للمفتش الاداري رقم (٢٢) في ٢٠ كانون الاول ذكر ان البلدية انشأت سلم مقابل السوق لتسهيل النقل التجاري وخصصت لذلك مبلغاً قدره (١٥٠) دينار وقامت بتبلط الطرق الرئيسية في مركز القضاء والسوق بمبلغ (٣٤٥٠) دينار واستطاعت انجاز هذه المشاريع بعد حصولها على منحة من وزارة الداخلية قدرها (٣٦٠٠) دينار وأشار المفتش ان البلدية تجري اتصالتها حول تزويدها بالمكائن والاسلاك لتأسيس مشروع الكهرباء في مركز القضاء اما مشروع الماء وكان بحاجة الى منحة من قبل الحكومة لتأسيس شبكة الانابيب وحوض الترسيب والمواد الاخرى التي يحتاجها المشروع (٢) وفي عام ١٩٥٧ استطاعت البلدية انشاء مشروع للماء قدرته (٢٤٥٠٠٠) غالون وتكون المشروع من خزان الترسيب وخزان مزج الشب وجهاز المزج السريع وجهاز اضافة الشب والمرشحات الافقية التي تعمل بواسطة الضغط وشافطات الهواء وجهاز التعقيم بالكلورين وطاقمين ضخ الماء الخابط يدوران بواسطة الكهرباء وطاقمين ضخ الماء الصافي يدوران بالكهرباء ايضاً والسويجات واسلاك القابلو وعداد سرعة جريان الماء وخزان الماء العالي ومحطة الضخ وغرفة المكائن وانبوب التجهيز الرئيس وشبكة تصريف القاذورات (٣) .

٢ – بلدية مركز قضاء قلعة صالح :

احد اقضية لواء العمارة والذي يقع على الجانب الأيسر من نهر دجلة جنوب شرق مركز اللواء وتبعد عنه بمسافة (٤٥) كيلو متر وبلغ سكانها (٤٠٢٢) حسب تعداد عام ١٩٤٧ (٤) ، واسست بلدية القضاء في عام ١٩٢١ ، وفي عام ١٩٢٢ جرت انتخابات بلدية قلعة صالح وفاز برئاسة البلدية طاهر افندي وحصل على (٢٧٥) صوت ومرتبه (٢٠٠) وضم المجلس في عضويته كل من سليمان الرشيد وحصل على (٢٩٨) صوت وإبراهيم محمد الصالح وحصل على (١٧٤) صوت والحاج عبدالله الحسن وحصل على (١١٦) صوت والحاج حميدي الخفي وحصل على (٩٠) صوت وإسماعيل افندي الحاج امين وحصل على (٨٩) صوت (٥) ، وتكون كادر البلدية عام ١٩٢٤ من رئيس البلدية ومرتبه (١٥٠) وكاتب ومرتب (١٠٠) وجابي ومرتبه (١١٠) ومأمور الضريبة (١١٠) وفراش (٣٠) ومنادي (١٥) ومختارين عدد (٤) مرتب كل واحد مهم (٢٠) ومراقب ومرتبه (٤٠) وجاوش عدد (٢) مرتب الأول

(١) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٦٩٧٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء العمارة عام ١٩٥١ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٥١ ، و ٢٠ ، ص ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٤١٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء العمارة عام ١٩٥١ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٥١ ، و ١٥ ، ص ٢٣ .

(٣) جريدة الزمان ، العدد ٥٨٩١ ، ١١ آذار ١٩٥٧ .

(٤) سمير عباس ريكان العبودي ، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قلعة صالح ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ص ٨٦ .

(٥) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٤٩٨ / ٣٢٠٥٠ ، بلديات لواء العمارة عام ١٩٢٢ ، منشور صادر من وزارة الداخلية إلى جميع البلديات ، انتخابات بلدية مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٢٢ ، و ٢١ ، ص ٢٨ .

(٣٠) والثاني (٢٠) وزبالين عدد (٥) مرتب كل واحد منهم (٢٥) وكناسين عدد (٩) مرتب كل واحد منهم (٢٠) وكناسين المراحيض عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٢٠) وكان الكادر يتسلمون رواتبهم بالروبية (١) .

ضمت واردات بلدية قلعة صالح عام ١٩٢٤ رسم الذبيحة (٢١١٧) روبية ورسم الحيوانات (٢٠٥٧) روبية ورسم العبور (٥٢٩٩) روبية ورسم الجسر المتحرك (٥٥٠) روبية ورسم الإجازات (٢٠٠) روبية ورسم الدلالية (١٢٤) روبية ورسم ايجار املاك البلدية (٥٠٠) روبية ورسم الحراسة (٤٨٠٠) روبية ورسم الأرباح المؤمنة (١٨٦٠) روبية وشملت مصروفاتها معاشات الموظفين والمستخدمين (٤٨٦٠) روبية ومصاريف احتياطية (٢٥٠) روبية ورواتب الحراس (٤٨٠٠) روبية ورواتب المختارين (٩٦٠) روبية وتعمير المستشفى (١٠٠٠) روبية وتنظيم الطرق (٦٥٠) روبية وإنشاء مسناة جديدة (١٢٠٠٠) روبية وتنوير مركز القضاء (١٦٠٠) روبية ورواتب موظفي الصحة (١٢٨٠) روبية وموظفي الوقاية (٤١٤٠) روبية وإسعاف الفقراء (١٨٠٠) روبية ومصاريف الدفن (١٠٠) روبية وتعليم الأميين (١٠٠) روبية ونثرية البلدية (٣٠٠) روبية (٢)

خاطبت دائرة المفتشية المسؤولة في لواء العمارة عن بلدية مركز القضاء دائرة المهندس الميكانيكي في لواء بغداد حول تأسيس مشروعي الماء والكهرباء في مركز القضاء عام ١٩٢٥ واقترحت البلدية شراء ماكينة كروسلي ذات قوة (٣٤) حصان مع داينمو قوته من (١٠ – ٩) كيلو واط ومضخة لتوزيع الماء مع مولد كهربائي ذات قوة (١١٠) فولت يعطي (٦٠) امبير وقدرت تكاليف مكائن المشروع مع تكلفة نقلها إلى القضاء ، فضلاً عن تكلفة تشيد البناية لمشروع بمبلغ (١١٥٠٠) روبية حسب مأعلنته شركة الخواجات داود ساسون وشركاءه وقدرت البلدية صرفيات المشروع بـ (٥٠٠) دينار ومن ضمنها راتب مأمور الأسلاك الكهربائية ومرتبه (٤٠) روبية ومشرف التشغيل ومرتبه (٢٥٠) روبية ، فضلاً عن ذلك قدرت البلدية واردات مشروع ا لكهرباء بمبلغ (١٢٠٠) روبية شهرياً عن (١٢٠٠) مصباح كهربائي ذات قوة (٢٥) شمعة (أمبير) لكل مصباح (١) روبية وواردات مشروع الماء مبلغ (٤٠٠) روبية عن (٢٠٠) حنفية لكل حنفية (٢) روبية وبذلك تكون ارباح المشروعين (١٦٠٠) روبية (٣) ، الا ان المشروع لم يرى النور وتم تأسيس مشروع الكهرباء عام ١٩٣٥ (٤) .

تولى رئاسة البلدية عام ١٩٣٨ حسين البلداوي ومرتبه (١٢) دينار والذي شغل في سنوات سابقة رئاسة بلدية مركز قضاء الشيوخ (٥) ، وفي عام ١٩٤٢ تولى رئاسة البلدية القائمقام السيد حسن الجواد بنصف راتب وقدره (٦) دينار وكاتب وامين صندوق محمد علي دريد من اهالي العمارة وضم مجلسها البلدي عبدالرزاق الحاج علي وعبد الهادي الحاج محسن وعبدالكريم محسن وعبدالهادي العيد وصيون حسقيل ونافل النزار وقرر المجلس البلدي (١٣١) قرار وصدقت من قبل رئيس وأعضاء المجلس وبلغت واردات البلدية (٣٨٢٩,١٢١) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (٣٤١٢,٠٦١) دينار وبقي لديها (٤١٧,٠٦٠) دينار صرفت البلدية منه (٣٠٠) دينار لشراء حصة

---

(١) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٤٨٦ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية مركز قضاء قلعة صالح ١٩٢٤ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء العمارة ، كادر بلدية مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٢٤ ، و ١١ ، ص ٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ، واردات ومصروفات بلدية مركز قضاء قلعة سكر ١٩٢٤ ، و ١١ ، ٤٦ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٠١ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية قلعة صالح عام ١٩٢٥ ، كتاب صادر من هيئة التفتيش الاداري في لواء العمارة إلى دائرة المهندس الميكانيكي في بغداد ، مشروعي الماء والكهرباء في مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٢٥ ، و٧ ، ص ص ١٥ – ١٦ .

(٤) سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ص ١٣٦ – ١٣٧ .

الإعاشة إلى الأهالي ولإعمال البلدية صرفت البلدية لغاية ١١تشرين الثاني ١٩٤٢ مبلغ (٨٢,٦٦٤) دينار وبقي في صندوقها (٣٦.٣٩٦) دينار وقامت البلدية بالعديد من المشاريع ، إذ انها اقدمت على انشاء حديقة عامة كبيرة وفتح شارع في مركز القضاء يمتد على ساحل النهر وأكملت السياج على ساحل النهر لوقاية من الفيضان ، فضلاً عن ذلك عملت البلدية على انشاء مرسى للسفن امام دائرة الكمارك وأسست غرفة واحدة في الحديقة العامة من اجل تأسيس جريدة إلى نادي الموظفين وللبلدية جسر في مركز القضاء كان بحاجة إلى التعمير وللبلدية بقايا ديون قدرها (٨٤,١٨٨) دينار وامتاز المركز بنظافته وتم إضاءته بواسطة المصابيح الكهربائية وبلغت واردات لجنة مشروع الكهرباء (١٢٩,٦١٣) ودعت منه في صندوق اللجنة في الخزينة العامة (١٠٠) دينار وبقي لديها (٢٨,٨٣٨) دينار صرفت منه لغاية ١ آيار ١٩٤٢ (٥,٨٦٠) دينار وبقي لديها (٢٢,٩٧٨) دينار(١) .

ضم كادر بلدية مركز قضاء قلعة صالح في شهر نيسان عام ١٩٥١ القائمقام وكالة ومرتبه (٦) دينار وكاتب البلدية الحاج على الصالح ومرتبه (١٢) دينار وجابي البلدية صبري سلمان ومرتبه (٧) دينار وبلغت واردات البلدية (٣٣٠٦,٧٦٦) دينار(٢) ، وقامت البلدية بتأسيس مشروع الماء في مركز القضاء ، إذ انها رصدت مبلغ قدرة (٣١٦,١٦٢) دينار وكان مودعاً في مصرف الرافدين وحسب كتابها المرقم (٣٨٩٧) في ٢١ آذار ١٩٥١ ومبلغ آخر قدره (١٠٣٦,٤١٢) دينار كان مودعاً لدى مديرية البلديات العامة لصرفه إلى شركة ستيفن لنج التي اكملت المشروع واصبح الاهالي يشربون الماء الصافي رغم قلة المشتركين وضم كادر مشروع الكهرباء كاتب المشروع صلاح خضر ومرتبه (١٠) دينار وسائق اول ومرتبه (١٠) دينار وعامل اسلاك ومرتبه (٦) دينار وكانت واردات اللجنة (١٠٩٢٣,٥٤٠) دينار وبلغت ومصروفاتها لغاية ١٤ تشرين الثاني ١٩٥١ (١,٠٨٠) دينار وبقي لديها (١٠٩٢٢,٤٦٠) دينار(٣)

اقدمت بلدية مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٥٥ بتبليط عدد من شوارع المركز بكلفة (٢٧١٧,٥٧٧) دينار وأنجزت بناء (١٠) دكاكين كلفتها (٢٢٨٠) دينار وفي عام ١٩٥٧عملت البلدية على تنفيذ عدد من المشاريع العمرانية ، إذ انها قامت بتبليط عدد من شوارع المركز بمبلغ (٣٠٠٠) دينار ورصدت البلدية مبلغ قدره (١٠٠٠) دينار لإقامة سياج إلى المسناة و(١٠٠) دينار لأنشاء ساحة في الجانب الأيسر وتقسيمها الى عرصات وبيعها بأسعار مناسبة إلى الأهالي ، فضلا عن ذلك بناء سوق عصري فيها ومقهى وكراج وتضمنت مشاريع البلدية ربط الجانب الأيمن بالجانب الأيسر بواسطة جسر ثابت وفي آذار عام ١٩٥٨ شرعت البلدية في بناء متنزه على ساحل النهر وكان لدى البلدية في صندوقها (١١,١٢٦) دينار وفي صندوقها في الخزينة العامة (١١٧٧٦,٦٧٦) دينار وللبلدية ديون بذمة لجنة الماء والكهرباء (١١٢٤,٥٥٨) دينار من اصل (٧٠٩٨) دينار، فضلاً عن ذلك ان البلدية مدانة بمبلغ (٨٧٦,٧٠٠) دينار من اصل (٦٠٠٠) دينار ومبلغ آخر (١٨٠٠) دينار من اصل (٣٠٠٠) دينار وحصلت البلدية على مبلغ (٥,٤٣١) دينار من اجور التبليط البالغة (١٤٥٠) دينار وتمتلك البلدية عدد من الاملاك وهي مأجرة سنوياً وهذه الأملاك سراي الحكومة ماجر بمبلغ (١٣٥,٦٤٠) دينار ودار يسكنها القائمقام مأجرة بمبلغ

---

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٥٢٣ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٤٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء قلعة صالح عام١٩٤٢ ، و ١ ، ص ص٣ – ٤ .

(٢) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٦٩٧٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء العمارة عام ١٩٥١ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٥١ ، و ٨ ، ص ١٥ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٤١٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء العمارة عام ١٩٥١ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٥١ ، و ٢ ، ص ٥٧ .

(٣٧) دينار ومقهى مأجرة بمبلغ (٤٥) دينار واربعة دكاكين مأجرة بمبلغ (٤٨) دينار وستة دكاكين اخرى مأجرة بمبلغ (١٥٠) دينار وتمتلك البلدية نادي قديم ومخزن وكانت البلدية بحاجة ماسة الى سيارة للرش الشوارع (١) .

المبحث الثاني : بلديات اقضية لواء البصرة

١ – بلدية قضاء القرنة :

قضاء تابع الى لواء البصرة ويقع في الجزء الشمالي الشرقي من مركز اللواء (٢) ، ويحده من الجنوب هور السناف المتصل بحدود لواء المنتفك ونهر عمر الفاصل بين القرنة وشط العرب ومن الشمال منطقة العزيز التابعة الى لواء العمارة ومن الشرق هور الحويزة والنير الفاصل بين الحدين العراقي والايراني ونهر الزريجي التابع لناحية شط العرب ومن الغرب نهر الصباغية وعلي بن الحسين بين قضائي القرنة وسوق الشيوخ (٣) ، وفي عام ١٨٩٠ تأسست بلديتها و تألف كادرها من جعفر الجلبي رئيساً وكاتب البلدية حيدر افندي وامين للصندوق حسين الحاج خليل افندي وعضوية كل من علي مختار افندي وحافظ افندي وسيد احمد افندي ولم تكن البلدية في العهد العثماني تملك الاموال في سبيل الاعتناء بالقضاء ، إذ كانت شوارع القضاء ضيقة ، فضلاً عن ذلك كانت ترابية وتعج وبالأوساخ والنفايات مما ادى الى انتشار الاوبئة والامراض ، وفي عهد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧نفذت البلدية عدد من المشاريع ، إذ انها قامت بتأسيس محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية استطاعت بواسطتها اضاءة الشوارع والفروع الضيقة وفي عام ١٩١٨ جهزت القضاء بالأنابيب لإيصال الماء الصافي الى البيوت ، فضلاً عن ذلك حشدة ابناء العشائر لتقوية السدود ودرء خطر الفيضانات وقامت بمساعدة الجهات الصحية بحملة تنظيف مركز القضاء للتقليل من شدة الأمراض وشيدت عدد من المحلات التجارية وقادة حملة لفحص الاوزان المستخدمة في الاسواق والتأكد من صحتها (٤) .

حصلت بلدية القرنة عام ١٩١٩ – ١٩٢٠ على قرضاً وقدره (٦٨) الف روبية وذلك للقيام بعدد من المشاريع وصرفت (١١٨٠٠) روبية لتبديل سقف سوق القرنة و(٢٠٠٠) روبية قامت بشراء معبرين لغرض نقل اهالي القضاء و (٠٠٠ ٢٦) روبية لنصب ماكينة في سبيل ايصال الماء الى بيوت الاهالي وكانت الشروط التي بموجبها تم اعطاء القرض للبلدية ان تقوم البلدية بدفع الفائض (٦,١/٤) بالمائة سنوياً وان يدفع المبلغ الاصلي على شكل اقساط وتبلغ قيمة المبلغ (١٢٦٠٠) روبية لكل قسط وتقوم البلدية وحسب شروط المنحة بدفع المبلغ الاصلي مع الفائدة في اول نيسان من كل عام وعد نيسان من عام ١٩٢٥ نهاية المنحة إذ يدفع فيه القسط الاخير ولكن البلدية لم تفي بشروط القرض ، إذ انها وحتى اول كانون الاول ١٩٢٠ لم تدفع الا مبلغ (١٥٧٦٠) روبية وبسبب ذلك طالب متصرف لواء البصرة عند تقديم ميزانية البلدية قرضاً آخر وقدره (٧٧٠٠) روبية حتى تتمكن البلدية من دفع

---

(١) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٠٩٠٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء العمارة عام ١٩٥٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٥٨ ، و ٢٦٧ ، ص ص ٥٥٦ – ٥٥٧ . ،

(٢) سعد خلف جبر علي ، قضاء القرنة ١٨٦٩ – ١٩١٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ٦ .

(٣) عبدالرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٨ ، ص ١٨٥ ؛ قحطان حميد يوسف ، شيء من تاريخ البصرة الاداري ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٢٠٣٦٩ ، ٩ ايلول ٢٠١٨ .

(٤) سعد خلف جبر علي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧ – ٥٩ .

قسط من اقساط المنحة وطالب المتصرف ايضاً بتأجيل مدة القرض وعزى السبب في ذلك إلى ضعف البلدية المالي وجاء ذلك لخسارة البلدية حصتها في شركة التنوير الكهربائي سيما وان البلدية كانت تمتلك نصف الشركة (١) .

حصل الملتزم عبدالله افندي على التزام جسر الشرش عام ١٩٢٠– ١٩٢١ على عهد الكابتن لويس معاون الحاكم السياسي بالقرنة بمبلغ (١٠٥٠٠) روبية بلا كفاله او تأمين وأستطاع المتعهد من دفع في ٣ حزيران و٣ كانون الأول ١٩٢٠ نصف قيمة الالتزام وعجز عن دفع القسم الثاني وقدره (٥٢٥٠) روبية وقد افاد رئيس بلدية القرنة ان إجراءات الالتزام جرت في زمن الكابتن لويس وكاتب البلدية عيس افندي واستلم رئاسة البلدية عند انفكاك الكابتن لويس من عمله كمعاون لحاكم السياسي لقضاء القرنة في ٢٣ آذار ١٩٢١ وانتهاء مدة الالتزام وبسبب ذلك هو لايعلم شيئاً عن مضمون التزام الجسر وعند البحث عن ذلك وجد ان البلدية تفتقر إلى كاتب لحفظ قيودها و وصولاتها وكانت تكتب من قبل مدير المال السابق عيس افندي ومأمور الشعبة السابق عباس الذين افادا بقولهم (انهما مقابل عمالهما في امور البلدية بدون راتب اعفيا من اجرت الماء ورسم البيوت من قبل الكابتن لويس) وسؤل الموما اليهم عن اسباب عدم اخذ التامينات وكانت اجابتهم (ان معاملات البلدية بيد الكابتن لويس ، وأنهما لم يكونا مكلفين بتعقب معاملاتها) ولعدم وجود الكابتن لويس لم تظهر حقيقة الامر ولم يعلم من هو المسؤول (٢) .

ضم كادر بلدية القرنة عام ١٩٢٢ رئيس البلدية وتسلم الرئاسة فخرياً (أي لايتقاضى راتباً) وكاتب البلدية ومرتبه (٧٠) وباش جاوش (رئيس الشرطة) ومرتبه (٣٠) روبية وجاوش عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٣٥) وزبالين عدد (٦) مرتب كل واحد منهم (١٥) وكناسين عدد (٦) مرتب كل واحد منهم (١٥) وكناس ومرتبه (٢٠) ومأمور النفوس ومرتبه (١٥٠) وتسلم الكادر مرتبتهم بالروبية (٣) ، و تكونت واردات البلدية من مجموعة من الرسوم والجدول الاتي يوضح رسوم البلدية عام ١٩٢١، ١٩٢٢ .

الجدول رقم (٥) يوضح رسوم بلدية القرنة لعامي ١٩٢١ ، ١٩٢٢ (٤) .

نوع الرسم	رسوم عام ١٩٢١ بالروبية	رسوم عام ١٩٢٢ بالروبية
رسم المباني والدكاكين	٤٩٠٩	٤٨٠٩
رسم الذبيحة	٢٤٠٨	٢٢٨٠
رسم الرخص	٣٠	١٠٠
رسم الجسور	١٠٤٤٣	١٠٩٢٦
ايجارات ارضي واملاك البلدية	٤١١٠	٣٢١٣
رسم الماء	٣٥٠٠	٤٧٧٥
رسم الحراسة	٧٣٠	٧٨٠
رسم الغرامات	١٠	١٠٠
رسم الرصيف	٥٠٠	٥٠٠

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٤٩ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية القرنة عام ١٩٢٢ ، كتاب صادر من متصرفية لواء البصرة الى وزارة الداخلية ، مشاريع بلدية مركز قضاء القرنة عام ١٩٢٢ ، و ٥٩ ، ص ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه ، التزام جسر الشرش في قضاء القرنة عام ١٩٢٠ و ٦١ ، ص ٨٢ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٤٩ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية القرنة عام ١٩٢٢ ، كتاب صادر من متصرفية لواء البصرة الى وزارة الداخلية ، كادر بلدية مركز قضاء القرنة عام ١٩٢٢ ، و ٥٠ ، ص ٦٨ .

(٤) الجدول من عمل الباحث استناداً إلى : المصدر نفسه رسوم البلدية عام ١٩٣١ ، ١٩٢٢ ، و ٦٧ ، ص ٩٢

رسم حصة البلدية من ماكينة الكهرباء	٢٥٠٠	٠٠٠٠
رسم الدلالين	٠٠٠٠	٥٠٠
رسم البناء	٠٠٠٠	١٠٠
تحصيل المبالغ التي صرفت زياده	١١٦٩	١١٦٩
المجموع	٣٤٢٨٧	٢٩٣٥٢

لو نظرنا إلى الجدول رقم (٥) لوجدنا ان هناك فرقا واضحا في واردات عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٢ ، إذ ان عام ١٩٢١ يزيد على عام ١٩٢٢ (٤٩٣٥) وهذا الفارق بين العامين فارق كبير يوثر بشكل سلبي على اعمال ومشاريع البلدية بل يؤدي بالبلدية ان تستغني عن بعض موظفيها او حذف قسم من المشاريع التي خططت من اجل انجازها في مركز القضاء .

شملت مصروفات بلدية القرنة عام ١٩٢٢ رواتب الموظفين (٨٤٠) روبية وإيجارات البلدية (٣٦٠) روبية والنثرية (١٥٠) روبية وتنوير القضاء (١٥٠٠) روبية وإعانة الفقراء (٣٦٠) روبية ومصاريف متفرقة (١٠٠) روبية ورواتب موظفي الصحة (٤٨٦٠) روبية ورواتب مستخدمي البلدية (١٨٠٠) روبية ومصروفات اشغال البلدية وتصليحات ماكينة الماء والجسر (٢٠٠٠) روبية ، فضلاً عن ذلك تضمنت المصروفات تصليحات الطرق (٣٠٠) روبية ودفع الديون إلى المالية (١٣٣١٧) روبية (١) ، وفي عام ١٩٢٢ قرر مجلس بلدية القرنة تسعيرة الماء ، إذ صنف تسعيرة الماء إلى ثلاثة اصناف فجعل الصنف الأول بسعر (٤) روبية والصنف الثاني بسعر (٣,٨) روبية والصنف الثالث بسعر (٣) روبية ومن الجدير بالذكر ان سعر الماء كان واحدا قبل هذا التصنيف ، إذ استوفت البلدية (٣) روبيات عن كل حنفية في كل منزل منازل الأهالي وفي نفس الوقت طالب المجلس البلدي من وزارة الإشغال والموصلات ارسال المهندس المختص بالجسور وذلك لأعداد كشف بجسري الشرش وبني منصور لأجل تعميرهما(٢) .

التزم جسر الشرش الملتزم ماطوس افندي بمبلغ (٦٦٤٤,١٢) دينار عام ١٩٢٢ وبعد خمسة اشهر تعرض الجسر الى حادث عندما مرت عليه مدرعة تابعة إلى الحكومة جعلته غير صالح للعبور مما اضطر الملتزم الى تأجير عدد من القوارب (ابلام) لكي يستعملها بدل الجسر للعبور في سبيل اكمال مدة الالتزام وعند انتهاء مدة التزامه اوفى بتعهده حينما دفع كامل المبلغ المتفق عليه مع البلدية باستثناء (١٢٠) روبية عدها ايجاراً لقوارب المارة الذكر وابدا قائمقام راية في صالح الملتزم حينما اكد ان غرق الجسر ليس من اهمال الملتزم وطالب بتخفيض اجرة الالتزام (٣)، وعلى اثر ذلك احيلت القضية إلى مشاور الحكومة الذي تضمنه كتاب الوزارة المرقم (٣١ج . / ١/ ١٠٦) في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ الذي اكد ان المادة (٦) من المقاولة تلزم المتعهد بإصلاح الجسر ان حدث الضرر من جانبه

(١) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٤٩ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية القرنة عام ١٩٢٢ ، كتاب صادر من متصرفية لواء البصرة الى وزارة الداخلية ، مصروفات بلدية مركز قضاء القرنة عام ١٩٢٢ ، و٦٧ ، ص ٩٣

(٢) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٥٤٩ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية القرنة عام ١٩٢٢ ، كتاب صادر من متصرفية لواء البصرة إلى وزارة الداخلية ، اقرار تسعيرة جديدة للماء من قبل المجلس البلدي للقضاء القرنة عام ١٩٢٢ ، و ٩٦ ، ص ١٤٣ .

(٣) المصدر نفسه ، التزام جسر الشرش في قضاء القرنة عام ١٩٢٢ ،

الا ان ذلك لم يحدث ولذلك جاء قرار المشاور الحكومي موافقاً لرأي القائمقام بضرورة مساعدة الملتزم واعفاءه من جزء من القسط (١) .

اقترح قائمقام القرنة عام ١٩٢٣ تعيين ملتزم جسر الشرش السابق عبدالله افندي بوظيفة حكومية لاسترجاع المبلغ الذي بذمته بعد قطع ثلث راتبه شهرياً بعد ان تأكد عدم وجود أي مال او عقار بذمته وجاء اقتراح القائمقام اجابة لكتاب متصرفية لواء البصرة المرقم (٢٠٨٨٨) في ٧حزيران ١٩٢٣ والذي تضمن البحث عن السبيل للحصول على المبلغ الذي بذمة الملتزم (٢) ، وقدم القائمقام هذا المقترح بناء على العريضة المقدمة من قبل عبدالله افندي والذي التمس من الحكومة تعينه بإحدى الوظائف بعد ان بين انه كان يعمل مديرا لأحدى النواحي في العهد العثماني وحتى يتمكن من دفع المبلغ الذي بذمته من جانب ومن جانب آخر ذكر ان حصوله على الوظيفة تمكنه على اعالة اهله بعد ان اصبح لايملك درهماً واحداً (٣) .

خالفت بلدية مركز قضاء القرنة التعليمات الصادرة من قبل الجهات المختصة بشأن ادخل المصروفات في سجل اليومية العامة ، إذ انها ادخلتها في العمود الأول واستمرت في هذا الخطأ ، فضلاً عن ذلك لايوجد لدى البلدية توازناً في صرفيات تنظيم الطرق وتعديلها وبين مايرد اليها من رسوم البانزين إذ ان الواردات التي حصلت عليها من هذه الرسوم عام ١٩٣٤ (١٣٩,٧٢٦) دينار والمصروف على الطرق وتعديلها لايتعدى (٢٠) دينار هذا ماكده المفتش الإداري في تقريره المرقم (٥٣) في اب ١٩٣٤ الذي اشار إلى ان الغرض من هذه الواردات هو حث البلديات على تنظيم الطرق وتعديلها وحرمان اي بلدية منها التي لاتملك القدرة على صرف هذه الأموال في هذا الجانب ولذلك شدد المفتش على ضرورة تنبيه البلديات إلى ان هذا الإيراد لايعد ايراداً عاماً وإنما يختص بتنظيم الطرق وتعديلها ونوه المفتش الى مسألة اخرى وهي عدم جباية رسوم الحراسة في وقتها المقرر مما ينعكس سلبا على الحراس الذين التحقوا بهذا العمل لكي يحصلوا على هذه الأجور الزهيدة وان التأخر في جبايتها لايتناسب مع سمعة البلدية وطالب المسؤولين في البلدية بضرورة جباية الرسوم في وقتها المحدد وإعطاء اجرة الحراس في مواعيدها (٤) .

شكلت الكشوفات الشهرية إلى البلديات اهمية بالغة كونها تعرف البلدية بوارداتها في الخزينة العامة من خلال المطابقة عليها الا ان خزينة الدولة عملت على تزويد هذه البلديات بالكشوفات سنوياً وليس شهريا ولذلك كانت الأموال الموجودة في صندوق بلدية القرنة عام ١٩٣٤ لايطابق ماموجود في الخزينة العامة ، إذ كان لديها (١٠٩٨,٩٤٥) دينار والموجود في الخزينة العامة هو الامانات الثابتة (٢٦٢,٥٠٠) دينار وفي الحساب الجاري (٧٩٤,٧٣٥) دينار ويكون المجموع (١٠٥٧,٢٣٥) دينار وبذلك يكون الفارق (٢٣,٧١٠) دينار هذا ما أكده تقرير المفتش الاداري في تقريره (٥٣) في ٣ اب ١٩٣٤ الذي اقترح تزويد البلديات بالكشوفات في مدة الستة اشهر تلافيا

---

(١) المصدر نفسه ، كتاب صادر من وزارة الداخلية الة متصرفية لواء البصرة ، النظر في قضية جسر الشرش عام ١٩٢٢ ، و ٢٤ ، و ٦٩ .

(٢) المصدر نفسه ، كتاب صادر من قائمقام قضاء القرنة الى متصرفية لواء البصرة ، استيفاء مبلغ بذمة الملتزم عبدالله افندي عام ١٩٢٣ ، و ٧ ، ص ٢١ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٤٩ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية القرنة عام ١٩٢٢ – ١٩٢٣، كتاب صادر من متصرفية لواء البصرة إلى وزارة الداخلية ، عريضة مقدمة من قبل عبدالله افندي إلى قائمقام قضاء القرنة ، طلب تعيين عام ١٩٢٣ ، و ١٩ ، ص ٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٤١١ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء البصرة عام ١٩٣٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، عدم صرف اجور البانزين من قبل بلدية قضاء القرنة وفق التعليمات عام ١٩٣٤ ، و ٦ ، ص ١٥ .

للأخطاء في حسابات هذه البلديات (١) ، وفي عام ١٩٣٤ قامت البلدية بنقل ماكينة الماء من مكانها على ساحل نهر الفرات ووضعتها على ساحل نهر دجلة وكان الهدف من ذلك جعلها قريبة من سراء الحكومة وليس الاقتصاد في النفقات ولم يكن المكان الجديد يفتقر إلى السلبيات ، إذ يوجد في شمال الماكينة وفي القرب منها شرائع كانت تستخدم من قبل الأهالي لغرض الاستسقاء والغسل وكان استعمال مثل هذه الشرائع القريبة من محل الماكينة يولد اوساخا في المياه ويجعلها غير قابلة للشرب وكان على البلدية منع استخدام هذه الشرائع في شمال المضخة او قربها من قبل الأهالي (٢) .

ذكر المفتش الإداري في تقريره المرقم (٥٣) في ٣ آب ١٩٣٤ انه غير متفائل من نجاح مشروع الكهرباء والماء من قيمة الواردات التي حصل عليها مشروع كهرباء القرنة عام ١٩٣٤ ، إذ كانت وارداته (٢٤٠,٤٨) دينار ومصروفاته (١٨٢,٢٤٢) دينار وبلغت واردات مشروع الماء (١٠٧,١٠٦) دينار ومصروفاته (١٢٠,١٠٨) دينار وكانت الزيادة للمشروعين (١٢٠,١٠٨) دينار بينما قدرة إيرادات المشروعين بـ (١٥٠٠) دينار ومن هذه الإيرادات قدرة نسبة (١٠%) من اجل تصليح المكائن والأدوات وان ماحصلت عليه البلدية لايتعدى الثلث من الواردات المقدرة وهو بطبيعة الحال لايغطي كافة النفقات التي يحتاج اليها المشروع وان ماخطط له من قبل البلدية ليس له وجود على ارض الواقع وبسبب ذلك اوصى المفتش الإداري العمل على اتخاذ التدابير لزيادة واردات المشروع والتقليل من نفقاته (٣) .

تولى مهمة كاتب البلدية عام ١٩٥٠ السيد فرج ومرتبه (١٠) دينار عين في وظيفته في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٠ وكانت إيرادات البلدية (٣٤١٣٤,٦٧١) دينار ودعت منه (٤٣١٤٣,٢٥١) دينار في صندوق البلدية في الخزينة العامة وبقي في صندوقها (٦١,٤٢٠) دينار وتولى رئاسة مشروع الكهرباء القائمقام لطفي علي وكاتب المشروع عبدالصاحب الياس عين في وظيفته في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٠وبلغت واردات المشروع (٣٠٠) دينار ومصروفاته (٣١,٦٤٥) دينار وبقي (٢٦٨,٤٥٥) دينار(٤) ، واستطاعت البلدية عام ١٩٥٣ من بناء دار إلى القائمقام ودار للحاكم على حساب صندوق البلدية وكان من المؤمل انجاز سراي للحكومة نظراً لقدم السراي الذي تقوم به الحكومة، إذ ان بناءه يعود إلى قبل (٨٠) عام وكان الشارع الذي يربط المدينة بمركز القضاء يحتاج إلى تعديل وتسوية وتصبح الحركة في الشارع ضعيفة في فصل الشتاء إذ تزداد المياه في الأهوار وتحاصره من جهته الجنوبية والشمالية (٥) .

---

(١) المصدر نفسه ، عدم صحة حسابات بلدية مركز قضاء القرنة عام ١٩٣٤ ، و ٦ ، ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، سلبيات تغير مكان مضخة الماء في مركز قضاء القرنة عام ١٩٣٤ ، و ٦ ، ١٦ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٧٤١١ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء البصرة عام ١٩٣٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، سلبيات تغير مكان مضخة الماء في مركز قضاء القرنة عام ١٩٣٤ ، و ٦ ، ١٦

(٤) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٢٠١ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية القرنة عام ١٩٥٠ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية القرنة عام ١٩٥٠ ، و ١٩ ، ص ٣٤ .

(٥) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٤٢٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء البصرة عام ١٩٥٣ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية مركز قضاء القرنة عام ١٩٥٣ ، و ٢ ، ص ٢٤ .

٢ – بلدية مركز قضاء ابو الخصيب :

قضاء تابع الى لواء البصرة ويقع الى الجنوب الشرقي من مركز لواء البصرة ويبعد عنه بمسافة (٢٠) كيلو متر (١) ، ويحده من الشمال الشرقي شط العرب ومن الجنوب الغربي اراضي الصبخ الممتدة حتى خور عبدالله (٢) ، وتأسست بلديته عام ١٩٢١ وتكون كادرالبلدية عام ١٩٢٢من رئيس البلدية ومرتبه (٢٥٠) وكاتب ومرتبه (١٢) وجابي ومرتبه (٨٠) وخدم عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٣٠) ومنور عدد (٤) مرتب كل واحد منهم (٢٥) ومفتش للصحة ومرتبه (٦٠) وكناسين عدد (٦) مرتب كل واحد منهم (٣٠) وكان الكادر يتسلم رواتبه بالروبية (٣) ، وتكونت رسوم البلدية من رسم البيوت والدكاكين (٩١٠٠) روبية ورسم المباني (٣٠٠) روبية ورسم الذبيحة (١٤٠٠٠) روبية ورسم الإجازات (٧٠٠) روبية ورسم العبور (٢٦٠٠) روبية ورسم إيجار املاك البلدية (٥٠) روبية ورسم الحراسة (٣٦٠٠٩) روبية ورسم الغرامات (١٠٠) روبية ورسم الدلالية (٥٠) روبية ورسوم متفرقة (٥٠) روبية اما مصروفات البلدية هي معاشات ومخصصات المستخدمين (٦١٢٠) روبية وإيجارات البلدية (٦٠٠) روبية ومصاريف متفرقة (١٧٢٠) روبية ومعاشات المنورين (١٢٠٠) روبية والغاز لغرض التنوير ومايتعلق به (٢١٠٠) روبية واشغال البلدية وتنظيم الطرق والجسور (٣٦٠٠) روبية ورواتب موظفين الصحة (٧٢٠) روبية والمختصين بالوقاية (٢١٦٠) روبية وإسعاف الفقراء (٣٠٠) روبية والإعانات للواردات الحكومية (٣٤١٤) روبية (٤) .

قام ملتزم ذبيحة قضاء ابي الخصيب شط العرب في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ دفع إلى محاسب بلدية قضاء ابو الخصيب مبلغ (١٨٨٣,٥) روبية وذلك عن قسط شهر تشرين الأول ودفع الحاج موسى الغالب ملتزم عبور الجزيرة والزبير (٣٥٠) روبية هو الأخر إلى محاسب البلدية ليصبح المبلغ لدى المحاسب (٢١٣٣,٥) روبية عثمان افندي كاتب بلدية قضاء ابو الخصيب الذي اخذ المبلغ وهرب وكان الكاتب غير مكفول ، إذ كان يقوم بجبي الاموال ويودعها في صندوق البلدية وقبل ان يقوم بعملية الاختلاس قام بعملية نصب على المحاسب وسحب منه صكوك الكفالة الخاصة به (٥) ، وحملت وزارة الداخلية المسؤولية الشخص الذي اهمل الكفالة ولم يراعي القانون وكان سبباً لهذا الضياع (٦) ، ومن جانبها اقدمت البلدية على فصل عثمان افندي اعتبارا من ١٣ تشرين الاول ١٩٢٢ وتعيين ابراهيم افندي فتح الله بدلاً عنه ومرتبه (١٠٠) روبية واعتباراً من ١ تشرين الثاني ١٩٢٢(٧) .

طالب المفتش الإداري اثناء زيارته إلى بلدية قضاء ابو الخصيب باستبدال كاتب البلدية إبراهيم افندي فتح الله وذلك لعدم كفاءته بسبب كبر سنه (٨) ، واثر ذلك قامت البلدية بالاستغناء عن خدمات الكاتب ابراهيم افندي فتح الله وتم

---

(١) قحطان حميد يوسف ، من تاريخ البصرة قضاء ابو الخصيب تكونه وتطوره الاداري في العهد الملكي ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٢٥٢١٣ ، ٤ نيسان ٢٠٢٢ .

(٢) حميد سيلاوي لفتة المالكي ، الاوضاع الادارية والاجتماعية والاقتصادية في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الاداري ١٩٢٣ – ١٩٣٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ٢٠٢١ ، ص ١٢٠ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٤٨ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء البصرة ، كادر بلدية مركز فضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ، و ٥٩ ، ص ١٢٣ .

(٤) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٤٨ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ، كتاب من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء البصرة ، واردات ومصروفات بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ، و٥٩ ، ص ١٢٢ .

(٥) المصدر نفسه ، اختلاس مبلغ من قبل كاتب بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ، و ٥٦ ، ص ١١٨ .

(٦) المصدر نفسه ، اهمال موظف في بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢، و ٥٥ ، ص ١١٨.

(٧) المصدر نفسه ، تتعين موظف في بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢، و ٦٢ ، ص ١٢٦ .

(٨) المصدر نفسه ، استبدال كاتب بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٣ ، و ٢٨ ، ص ٨١ .

تعيين احمد حمدي افندي بن منصور الكامل ومرتبه (١٥٠) روبية بدلاً عنه واعتباراً من ١٥ ايلول ١٩٢٣ كما استغنت البلدية عن خدمات الكاتب ملا محمود (١) ، وكلفت كاتب البلدية بمهام كاتب النفوس الى جانب عمله ككاتب للبلدية (٢) ، فضلاً عن ذلك قررت البلدية تعيين جاوش للبلدية ومرتبه (٤٠) روبية ووفرت راتبه من تخصيصات رواتب الكناسين الستة في البلدية ، إذ تم تنزيل رواتبهم من (٣٠) روبية الى (٢٥) روبية ونتيجة زيادة عدد الفوانيس النفطية الى (٥٠) فانوس جديد لإضاءة الشوارع قامت البلدية بتعيين منور اضافي ، فضلاً عن المنورين القدماء (٣) ، وفي عام ١٩٢٤ عين مصطفى افندي محمود جابياً للبلدية اعتباراً من ٥ كانون الأول ١٩٢٤ بدلاً من عبدالمجيد افتدي والذي استقال بموجب كتاب البلدية المرقم (٧٢٥٩) في ١٠ اكتوبر ١٩٢٤ (٤) .

خاطبت متصرفية لواء البصرة وزارة الإشغال والمواصلات حول جسر باب سليمان والذي اكدت المتصرفية انه يعود إلى عهد الدولة العثمانية وان الجسر في حالة يخشى كثير من الحركة عليه كما انه يتعذر فتحه الأمر الذي يعيق مرور السفن الشراعية الحاملة للسماد ومحصولات زراعية وعند الكشف عليه من قبل المهندس الاجرائي في البصرة اكد ان الأموال التي تصرف على ترميمه لاتجدي نفعاً واكد ان عواميده المركزة في قعر النهر في حالة سيئة للغاية كما لا توجد فائدة تذكر من الأخشاب الموضوعة عليها ولايمكن استعمال ادواته مرة اخرى وقدر المهندس كلفة المشروع الجديد (١٨٨٥١) روبية تقوم البلدية بأنفاقها (٥) ، ومن اجل ذلك قامت البلدية بأنشاء جسر سليمان على نهر ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ورصدت له في ميزانية عام ١٩٢٢ مبلغ (١٠٠٠٠) روبية من اجل المباشرة في العمل وفي عام ١٩٢٣ رصدت البلدية مبلغ اخر من اجل اكمال الجسر قدره (١٠١٢٥) روبية (٦) ، واثر ذلك قرر مجلس بلدية قضاء ابو الخصيب فرض روبية واحدة على السفن التي كانت تمر تحت جسر باب سليمان وجاءت موافقة وزارة الداخلية على اثر كتاب رفعته المتصرفية بينت فيه ان للبلدية الحق في فرض الرسوم على الجسر نظراً للنفقات الجسيمة التي صرفتها في سبيل انجازه (٧) ، وفي عام ١٩٢٥ رفضت بلدية قضاء ابو الخصيب الاستجابة لكتاب وزارة الداخلية المرقم (١١١٤٦) في ٦ ايلول ١٩٢٥ والذي طالب البلدية بدفع مبلغ (٢٩٤) روبية إلى سلطة الدفاع المدني الذي قام بإطفاء الحريق في قريتي السراجي والمناوبة وعدت البلدية ان تلك القريتين لاتقع ضمن حدودها (٨) ، واستجابة وزارة الداخلية وحسب كتابها المرقم (١٢٢٨٤) في ٢٢ ايلول عام ١٩٢٥ والخاص بإلغاء الكتاب ودفع الأجور إلى سلطة الطيران من ابواب الموازنة التي تخص متصرفية لواء البصرة (٩) .

تمثلت حدود بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٣٢ من الشرق شط العرب الكبير اعتباراً من مصب نهر ابو الفلوس حتى عبرة ابو الحسد المتصلة بطريق مخفر الطفيح تماماً الفاصل بين القضاء وناحية السيبة ومن الشمال

(١) المصدر نفسه ، تعيين كاتب جديد للبلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٣، و١٨ ، ص ٦٢ .
(٢) المصدر نفسه ، اضافة مهام كاتب النفوس الى كاتب بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٣، و ١٨ ، ص ٦٣ .
(٣) المصدر نفسه ، تعيين جاوش ومنور للبلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٣، و ٢٥ ، ص ٧٤ .
(٤) المصدر نفسه ، تعيين جابي للبلدية مركز قضاء ابو الخصيب ١٩٢٤عام ، و ٤٤ ، ص ١٠٥ .
(٥) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٥٤٨ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ، كتاب من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء البصرة ، عدم صلاحية جسر باب سليمان في مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢، و ٧٧ ، ص ١٤٧ .
(٦) المصدر نفسه ، انشاء جسر باب سليمان من قبل بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ، و ٢٥ ، ص ٧٥ .
(٧) المصدر نفسه ، فرض رسم على السفن من قبل بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ ، و ٣٠ ، ص ٨٣ .
(٨) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٥٧٣ / ٣٢٠٥٠ / فرقة الاطفاء في لواء البصرة عام ١٩٢٥ ، كتاب صادر من متصرفية لواء البصرة إلى وزارة الداخلية ، مصاريف اطفاء الحريق عام ١٩٢٥ ، و٣٤ ، ص ٣٩ .
(٩) المصدر نفسه ، رفض دفع مصاريف اطفاء الحريق من قبل بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٥، و ٤٤ ، ص ٤٥ .

طريق مخفر الطفيح بكامله اعتباراً من عبرة ابي الحسد حتى اراضي الصبخ والفاصل بين منطقة البلدية وقرية نهر خوز ومن الجنوب نهر ابي الفلوس المتشعب من شط العرب الكبير والفاصل بين منطقة البلدية وناحية السيبة (١) ، وأنفقت البلدية عام ١٩٣٤ على اجور الحراسة من وارداتها الخاصة (٢٥) الف دينار وعد ذلك مخالفاً لقانون الحراسة الذي كان ينص على حصول البلدية على ارباح من واردات الحراسة بما لايقل عن (١٠%) من الواردات وتكرر الأمر نفسه عام ١٩٣٥ بل اقل بكثير مما حصلت عليه البلدية في العام الذي سبقه ، ولم يلتزم جابي الحراسة بالقانون ، إذ كان يقوم بجباية اموال الحراسة ويحتفظ بها لمدة خمسة عشر يوماً ويسلمها وكان المفروض به تسليمها كل يوم حفاظاً عليها من الضياع (٢) .

كان رئيس بلدية قضاء ابو الخصيب عام ١٩٣٨ عيس الدمعة عين في وظيفته في ٢٥ نيسان ١٩٣٨ ومرتبه (١٢) دينار واختلس كاتب البلدية السابق عبدالحسين العواد (١٦٩,٦١٢) دينار وفر من العدالة ولم يعثر عليه الا انه كان مكفول من قبل الضمان وتميز كاتب البلدية محمود مصطفى الذي تم تعينه بدل الكاتب السابق بعدم تمكنه من إدارة الحسابات لما يحمله من الخمول والجمود ، اما الجابي الذي عين حديثا لم يسبق له ان عمل في العمل المناط به ولازال غير مدرك لمضمون عمله وضم مجلسها البلدي الحاج بدر للظمه احمد الجليل وخالق الحاج محمد وعلي بركات وحاتم بركات وعبدالجبار عبد الجليل وملا صالح ملا الواشم ولم تحتفظ البلدية بإضبارة تأشر يوم انتخابهم للعضوية او مباشرتهم او انتهاء مدتهم القانونية (٣) ،هذا مأشار اليه تقرير المفتش الإداري المرقم (٦٢٦) في ١ آب ١٩٣٨ الذي ابدى خلاصة عن سجلات البلدية وهي :

١ – سجل اليومية العامة الذي ضم واردات البلدية التي بلغت (٨٨,٤٠٧) دينار ومصروفاتها (٧٤,٨١٢) دينار وبقي في صندوقها (١٣,٥٩٥) دينار .

٢ – سجل الالتزام : ادرج في هذا السجل رسم الذبيحة ولكن لم يدرج خلاصة سند الالتزام ورقمه وتاريخه في السجل ولم تحتوي قائمة المزايدة شروط الالتزام ونوعه وتاريخه ولم تصدق من قبل كاتب العدل وكان مبلغ الالتزام عام ١٩٣٧ (٢٥٧,٥٠٠) دينار وفي عام ١٩٣٨ (٢٤٥) دينار ونقص رسم الالتزام عام ١٩٣٨(١٢,٥٠٠) دينار ولم يعطى من الرسوم بالالتزام سوى رسم الذبيحة وأوصى المفتش بتصديق الصكوك من قبل كاتب العدل ودرج شروط الالتزام في القائمة وكذلك تدوينها في سجل الالتزامات .

٣ – سجل الحراسة : لايوجد سجل لتحقيق الحراسة كما تنص عليه مواد القانون واوصى المفتش بمسك سجل الحراس الليلين كما ينص عليه القانون .

٤ – سجل المكلفين :عدم انتظام سجل المكلفين ولذلك لم يتمكن المفتش من معرفة مقدار الأموال المستلمة من البلدية (مقدار التحقيق) والأموال المخمنة والبقايا (٤) .

---

(١) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٩٢٨٣ / ٣٢٠٥٠ ، تعيين مناطق البلديات ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، حدود بلدية مركز قضاء ابو الخصيب ١٩٣٣ ، و ١٢ ، ١٨ .

(٢) المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٤١١ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء البصرة عام ١٩٣٥ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري الى وزارة الداخلية ، واردات الحراسات في بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٣٥، و ١ ، ص ١١ .

(٣) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٢٣٢ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء ابو الخصيب ١٩٣٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري الى وزارة الداخلية ، كادر بلدية قضاء ابو الخصيب عام ١٩٣٨ ، و٣٣ ، ص ٤٨ .

(٤) المصدر نفسه ، سجلات بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٣٨ ، و٣٣ ، ص ٤٦

٥ – سجل المصروفات : ادخلت فيه المبالغ المصروفة لغاية تشرين الثاني ١٩٣٧ ومنذ ١ كانون الأول ١٩٣٧ ولغاية ١٦ حزيران ١٩٣٨ لم يدون ولم يدخل شيء من المصروفات .

٦ – سجل الواردات : لم يدخل فيه شيء من الواردات منذ شهر تشرين الثاني ١٩٣٧ ودون الكاتب الجديد الواردات من ١نيسان ١٩٣٨ وكان واجب عليه ان يدون كافة الواردات التي لم تدون .

٧ – سجل الاثاث : لم يدون به ثمن الأثاث ولم يكن السجل مطبوعاً فأوصى المفتش بتدوين ثمن الأشياء ووضعها في سجل مطبوع كما هو في باقي دوائر الدولة

٨ – سجل الصادر والوارد : تم مسك هذين السجلان منذ ١٨ حزيران عام ١٩٣٨ ولم يمسكا قبل هذا التاريخ (١) .

قامت بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٥٢ بأنشاء السوق العصرية والتي انتهى العمل منها في عام ١٩٥٣ وبقيت دون ايجار وخسفت ارضية علوة الأسماك وأرضية الدكاكين التي تم بناءها ضمن السوق العصرية وحدث الخسف ضمن مدة الصيانة التي تم الاتفاق عليها بين البلدية والمتعهد وأمدها عام لذلك وجب على المتعهد تصليح ماحدث من هدم وكلف المتعهد يوسف انطوان المهندس بتصليح الخلل الذي حدث ذكر ذلك تقرير المفتش الإداري المرقم (١١٠) في ١٥ ايلول ١٩٥٣ والذي عقب بحديث كان نصه (قال استغرب من كيفية ترك مثل هذه الإعمال التي كلفت البلدية مبالغ طائلة دون مراقبة المتعهد او المقاول اثناء قيامه بالعمل فيما اذا كان هناك خلل في المقاولة او تلاعب في شروط تطبيق المقاولة قبل الانتهاء من العمل وإلا فمن يدري ان المواد التي انشأت بها هذه الأبنية هي وفق شروط المقاولة كخلط الاسمنت بالرمل وصلاحية الطابوق وكيفية الإنشاء وصنع الشليمان والجص صلاحيته من عدمها كل ذلك كان يجب ملاحظته لكي يتجنب ماحدث ومن يدري ان هذا البناء تم إنشاءه وفق التعهد إذ ان الظواهر تدل على عدم حسن النية في الإنشاء) (٢) ، وامدت البلدية باموا ل المشروع مديرية الموانئ العامة التي قررت توحيد الديون التي اقرضتها إلى البلديات ومنها بلدية مركز قضاء ابو الخصيب على ان تدفع البلدية (١٠٠٠) دينار من قرضها إلى مديرية الموانئ سنوياً (٣) .

ان عدم مراقبة العمل من قبل البلدية يعد تقصيراً واضحاً من قبل المسؤلين بالبلدية ، إذ انهم تركوا المتعهد ينشأ المشروع بمعرفته وكانت النتائج سلبية ، إذ ان الخسف في البنايات حدث قبل انتهاء مدة الضمان اي ان البناية كانت غير رصينة لاسيما وان البلدية بذلت عليها مبالغ كبيرة وكانت عن طريق القروض .

الخاتمة :

١ – كان قسم من القرارات التي تصدرها البلديات يلحق الضرر بالمواطنين الا ان مراقبة الجهات الرسمية صاحبة القرار على البلديات كان لها اثر ايجابي في انصافهم .

٢ – ان عدم الثبات في الحصول على واردات سنوية ثابتة من قبل البلديات كان يحدث لها المشاكل ويؤدي بنتائج سلبية على مسيرة البلدية ويضطرها الى تسريح قسم موظفيها او تقليا رواتبهم او عدم تنفيذ قسم من مشاريعها وهو بالتالي ينعكس سلباً على تقديم الخدمات للسكان .

٣ – تميزت حقبة الخمسينيات على تطور في الخدمات البلدية نظراً لزيادة مواردها وماحصلت عليه البلديات من منح من قبل الجهات الحكومية ولاسيما مجلس الاعمار .

---

(١) المصدر نفسه ، و ٣٣ ، ص ٤٧ .

(٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٤٢٧ ، ٣٢٠٥٠ تفتيش لواء البصرة عام ١٩٥٣، تقرير المفتش الإداري مرفوع إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٥٣ ، و ١٠ ، ص ٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ، تسديد القروض ١٩٥٣من قبل بلدية مركز قضاء ابو الخصيب ، و ١٠ ، ص ٢١ .

٤ – كان لبعض البلديات انجازات عديد في حقبة العشرينات من مدة الدراسة كان لها اثر في الخدمات التي قدمت للسكان ولاسيما في خدمات الجسور .

٥ – ادت دائرة المفتش الاداري دوراً بازاً في مراقبتها للبلديات وعملت على تقويم ماكان يصيبها من خلل من حيث تقصير موظفيها او حاجتها الى المنح او انشاء المشاريع وغيرها .

٦ – على الرغم من امتلاك البلديات املاكاً وقد تكون عديدة الا ان الفوائد المتوخاة من هذه الاملاك كانت ضئيلة جداً .

٧ – كان تسلم رئاسة البلدية من قبل اشخاص فخرياً اي بدون مقابل مما كان له دور ايجابي في تقديم الخدمات للسكان .

٨ – كانت بعض المشاريع التي تقوم بها البلديات قد تؤول الى الفشل بسبب الحسابات الخاطئة التي تقوم بها البلدية عند انشائها لتلك المشاريع او عدم مراقبتها العمل عند الشروع فيه من قبل المتعهدين .

المصادر :

اولاً : الوثائق غير المنشورة :

أ- **ملفات وزارة الداخلية :**

رقم الملفة	عنوان الملفة
١٥٤٨ / ٣٢٠٥٠	بلدية مركز قضاء ابو الخصيب عام ١٩٢٢ .
١٥٤٩ /٣٢٠٥٠	بلدية القرنة عام ١٩٢٢ .
١٤٩٨ / ٣٢٠٥٠	بلديات لواء العمارة عام ١٩٢٢ .
١٥٨٣ / ٣٢٠٥٠	بلدية مركز قضاء الشطرة عام ١٩٢٢ .
١٤٨٦ / ٣٢٠٥٠	بلدية مركز قضاء قلعة صالح ١٩٢٤ .
١٥٩٢ /٣٢٠٥٠	بلدية ناحية الرفاعي عام ١٩٢٤ .
١٥٧٣ / ٣٢٠٥٠	فرقة الاطفاء في لواء البصرة عام ١٩٢٥ .
٣٢٠٥٠/١٥٠١	بلدية قلعة صالح عام ١٩٢٥ .
١٥٨٦ / ٣٢٠٥٠	بلدية سوق الشيوخ عام ١٩٢٥ . .
٩٢٨٣ / ٣٢٠٥٠	تعيين مناطق البلديات ١٩٣٣ .
٩٣١٣ / ٣٢٠٥٠	تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٣٤ .
٧٠٢٥ / ٣٢٠٥٠	تفتيش لواء العمارة ١٩٣٤ .
٧٤١١ / ٣٢٠٥٠	تفتيش لواء البصرة عام ١٩٣٥ .
٨٢٣٢ / ٣٢٠٥٠	تفتيش مركز قضاء ابو الخصيب ١٩٣٨ .
٩٣٣٥ /٣٢٠٥٠	تفتيش مركز قضاء الرفاعي ١٩٣٨ .
٩٢٨٥ /٣٢٠٥٠	تفتيش مركز قضاء علي الغربي عام ١٩٣٩
٩٠٨٢ / ٣٢٠٥٠	تفتيش مركز علي الغربي ١٩٤٢ .
٨٩٧٥ /٣٢٠٥٠	تفتيش مركز قضاء الشطرة عام ١٩٤٢ .

٨٣١٩ / ٣٢٠٥٠	**تفتيش مركز قضاء سوق الشيوخ عام ١٩٤٢ .**
٨٥٢٣ / ٣٢٠٥٠	تفتيش مركز قضاء قلعة صالح عام ١٩٤٢ .
٧٢٠١ /٣٢٠٥٠	**بلدية القرنة عام ١٩٥٠ .**
٨٧٢٠ / ٣٢٠٥٠	**تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٤٨ .**
٨٤١٧ / ٣٢٠٥٠	**تفتيش لواء العمارة عام ١٩٥١ .**
٦٩٧٩ / ٣٢٠٥٠	تفتيش لواء العمارة عام ١٩٥١ .
٨٤٢٧ / ٣٢٠٥٠	**تفتيش لواء البصرة عام ١٩٥٣ .**
٨٩٢٧ / ٣٢٠٥٠	**تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٤ .**
٧٥٠٠ / ٣٢٠٥٠	تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٥ .
١٠٩٠٧ / ٣٢٠٥٠	تفتيش لواء العمارة عام ١٩٥٨ .

ثانياً : الرسائل والاطاريخ :

١ – احمد حاشوش عليوي عبيد الحجامي ، سوق الشيوخ مركز امارة المنتفق ١٧٦١ – ١٨٦٩ دراسة في اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٠ .

٢ – حميد سيلاوي لفتة المالكي ، الاوضاع الادارية والاجتماعية والاقتصادية في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الاداري ١٩٢٣ – ١٩٣٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ٢٠٢١

٣ – حيدر شهيد جبر الخفاجي ، الشطرة في العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ .

٤ – سعد خلف جبر علي ، قضاء القرنة ١٨٦٩ – ١٩١٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧

٥ – سمير عباس ريكان العبودي ، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قلعة صالح ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية .

٦ – شاكر حسين دمدوم الشطري ، الشطرة في اواخر العهد العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٧ – عبد الامير عبدالحسن هاشم ، قضاء علي الغربي دراسة في النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤

ثالثاً : الكتب :

١ – عبدالعال وحيد عبود العيساوي ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩١٨ ، شركة المارد ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٨ .

٢ – عبدالرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٨ .

رابعاً : البحوث المنشورة :

١ – عادل مكي عطية الحجامي ومنار ماجد حميد ، مشكلة السكن العشوائي في مدينة الرفاعي للعام ٢٠١٨ ، مجلة جامعة ذي قار للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٠ .

٢ – قحطان حميد يوسف ، شيء من تاريخ البصرة الاداري ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٢٠٣٦٩ ، ٩ ايلول ٢٠١٨ .

٣ – ـــــــ ، من تاريخ البصرة قضاء ابو الخصيب تكونه وتطوره الاداري في العهد الملكي ، ملاحق جريدة المدى ، العدد ٢٥٢١٣ ، ٤ نيسان ٢٠٢٢ .

خامساً : الصحف :

١ – جريدة الزمان ، العدد ,٥٨٩١

٢ – جريدة الشعب ، العدد ٢٨٦٢ .

٣ – جريدة المنتفك ، العدد ٨٨ .

Sources :

First: Unpublished Documents:

A- Files of the Ministry of Interior

FILE ADDRESS	FILE NUMBER
MUNICIPALITY OF ABU AL-KHASIB DISTRICT IN 1922 .	1548 / 32050
QURNA MUNICIPALITY IN 1922 .	1549/32050
MUNICIPALITIES OF THE BRIGADE OF ARCHITECTURE IN 1922.	1498/32050
The Municipality of Al-Shatrah District Center in 1922.	1583 / 32050
Municipality of Qalaat Saleh district center 1924.	1486/32050
MUNICIPALITY OF AL-RIFAI DISTRICT IN 1924 .	1592 /32050
The fire brigade in the Basra Brigade in 1925 .	1573 /32050
Municipality of Qalaat Saleh in 1925 .	1501/32050
Municipality of Souq Al-Shuyoukh in 1925.	1586 /32050
Designation of municipal areas 1933 .	9283/ 32050
Inspection of the Montafiq Brigade in 1934 .	9314 / 32050
Inspection of the Building Brigade 1934.	7025 / 32050
Inspection of the Basra Brigade in 1935 .	7411 / 32050
Inspection of Abu al-Khasib district center in 1938 .	8232/ 32050
Inspection of Al-Rifai district center in 1938 .	/ ٨٢٣٢32050
Inspection of Ali Al-Gharbi district center in 1939 .	9285/ 32050
Inspection of Ali Al-Gharbi Center 1942 .	9082/ 32050
Inspection of the Shatrah district center in 1942 .	8975 / 32050
Inspecting the district center of Souq Al-Shuyukh in 1942.	8319/ 32050
Inspection of Qala'at Saleh district center in 1942.	8523 / 32050
Qurna municipality in 1950 .	7201 / 32050
Inspection of the Montafiq Brigade in 1948	8720/ 32050
Inspection of the architecture brigade in 1951.	8417 / 32050
Inspection of the architecture brigade in 1951.	6979 / 32050
Inspection of the Basra Brigade in 1953 .	8427 / 32050
INSPECTION OF THE MONTAFIQ BRIGADE IN 1954 .	8927 / 32050
INSPECTION OF THE MONTAFIQ BRIGADE IN 1955 .	7500 / 32050
Inspection of the architecture brigade in 1958.	10907 / 32050

Second: Messages and dates :
1- Ahmed Hashush Aliwi Obaid Al-Hijami, Al-Shuyoukh Market, the center of the Emirate of Al-Muntafiq 1761-1869, a study of its political, economic and social conditions, an unpublished master's thesis, College of Arts, Dhi Qar University, 2010 .
2 - Hamid Silawi Lafta Al-Maliki, Administrative, Social and Economic Conditions in the Basra District through Administrative Inspection Reports 1923-1939, unpublished doctoral thesis, College of Arts, University of Basra 2021.
3 - Haider Shahid Jabr Al-Khafaji, Al-Shatrah in the Royal Era 1921-1958, a historical study, an unpublished master's thesis, College of Education, University of Basra, 2010 .
4 - Saad Khalaf Jabr Ali, Al-Qurna district 1869-1918, a historical study, an unpublished master's thesis, College of Arts, Basra University, 2017. 5 - Samir Abbas Rikan Al-Aboudi, The Political, Social and Economic Conditions in Qal'at Saleh 1921-1958, an unpublished master's thesis, College of Basic Education, Al-Mustansiriya University. .
6 -Shaker Hussein Damdum Al-Shatri, Al-Shatra in the Late Ottoman Era, an unpublished master's thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2005.
7 - Abd al-Amir Abd al-Hasan Hashim, Ali al-Gharbi District, a study in the administrative, social and economic aspects 1921-1958, unpublished master's thesis, College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad, 2014
Third: Books:
1- Abd al-Aal Waheed Abboud al-Issawi, Liwa al-Muntafiq in the years of the British occupation 1914-1918, Al-Mared Company, Najaf, 2008.
2- Abd al-Razzaq al-Hassani, Iraq, past and present, Al-Irfan Press, Sidon, 1958.
Fourth: Published Research :
1 - Adel Makki Attia Al-Hijami and Manar Majid Hameed, The Problem of Indiscriminate Housing in the City of Al-Rifai for the year 2018, Journal of Dhi Qar University for Human Sciences, Volume 10, Issue 2, 2020
2 - Qahtan Hamid Yusuf, Something from the Administrative History of Basra, Supplements to Al-Mada Newspaper, Issue 20369, September 9, 2018.
3 - From the history of Basra, the district of Abu Al-Khasib, its formation and administrative development during the royal era, Supplements to Al-Mada Newspaper, Issue 25213, April 4, 2022.
Fifth: Newspapers :
1- Al-Zaman Newspaper, Issue 5891 .
2 - Al-Shaab Newspaper, Issue 2862.
3 - Al Muntafik Newspaper, Issue 88.